مركز العدل لدراسات السياسات العامة

العدل

الفجوة الهيكلية: لماذا لا يشعر المواطن بآثار النمو الاقتصادي في مصر؟

-ورقة سياسات-

نوفمبر ٢٠٢٤

تصدر هذه الأوراق عن مركز العدل لدراسات السياسات العامة

يتبع المركز حزب العدل وتتماشى سياسته مع الإطار التالي:

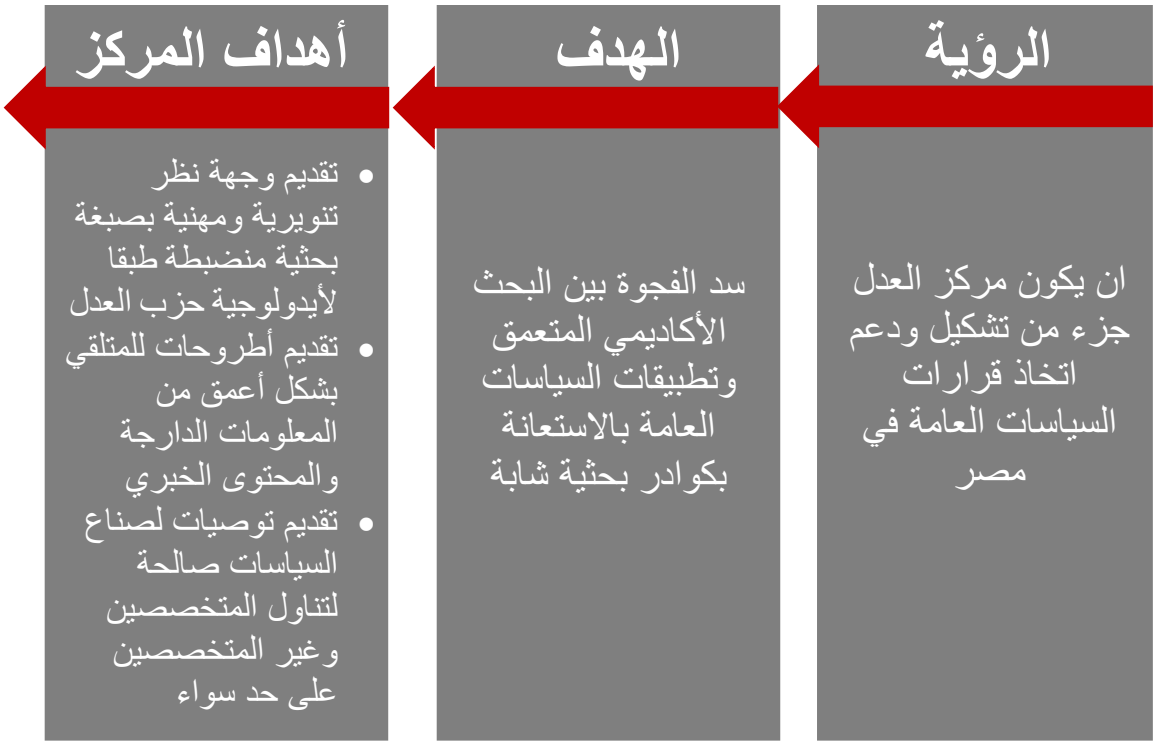

«الأمم العظيمة لا تتعرض أبدا إلى الفقر بسبب التبذير وإساءة التصرف من جهة خاصة، لكنها تعاني ذلك أحيانا بسبب صدور الأمر نفسه من جهة عامة»

آدم سميث

ثروة الأمم

هذا البحث أعده الدكتور محمد أحمد فؤاد، برلماني سابق وأكاديمي، يتمتع بخبرة واسعة في المناصب القيادية بالشركات العالمية. يشغل حاليًا منصب نائب الرئيس الأول في إحدى شركات الاستشارات الاقتصادية والمالية، حيث يساهم في تحسين العمليات للشركات العالمية في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، يترأس الدكتور فؤاد مركز العدل لدراسات السياسات العامة، ويشغل عضوية المكتب السياسي لحزب العدل.

ساهمت في إعداد البحث تسنيم ماضي، باحثة ومحللة اقتصادية، عملت في مؤسسات مرموقة مثل البنك الدولي وتومسون رويترز. تشغل حاليًا منصب محللة أبحاث سوقية في شركة استشارات اقتصادية ومالية،دي كود للاستشارات المالية والاقتصادية Dcode Economic and Financial Consulting (EFC)، وهي طالبة ماجستير في الاقتصاد بجامعتي القاهرة والأمريكية بالقاهرة، بالإضافة إلى عملها كباحثة مساعدة ومعيدة لعدد من الأكاديميين.

تمت مراجعة وتدقيق البحث من قبل فاطمة إبراهيم عمر، باحثة في السياسات العامة وأمين سر وحدة السياسات العامة بالمكتب السياسي لحزب العدل. فاطمة تتابع دراساتها العليا في مجال العلوم السياسية بتخصص نظم سياسية، وتتمتع بخبرة عملية في الأبحاث السياسية والقانونية.

كما خضع البحث لمراجعة دقيقة من قبل الدكتور مدحت نافع، خبير الاقتصاد وأستاذ التمويل بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعتي القاهرة والنيل. يتمتع الدكتور نافع بخبرة طويلة في القطاعين الحكومي والخاص، حيث شغل مناصب بارزة، من بينها مساعد وزير التموين لتطوير الشركات ورئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات المعدنية. يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للسبائك، إلى جانب دوره كنائب رئيس مجموعة عمل الاستدامة بالاتحاد العالمي للبورصات.

لا يجوز إنتاج أي جزء من هذا الطرح أو حفظه في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك دون إذن كتاب

الفهرس

الفهرس 4
الملخص التنفيذي 6
مقدمة 7
الإطار النظري والمفاهيمي 8
تحليل سياق المشكلة في مصر 10
تحليل البيانات والمؤشرات 19
انعكاسات الفجوة على المواطن: لماذا لا يشعر المواطن بالنمو الاقتصادي؟ 35
نماذج دولية في مواجهة فجوة النمو الاقتصادي 36
دراسات أكاديمية 40
كيفية قياس "الشعور بالتحسن" 42
الخلاصة والتوصيات 43
الخاتمة 47
المصادر 49

جدول الرسوم البيانية والأشكال

الرقم	عنوان الرسم أو الشكل
1	نظرية مراحل النمو الاقتصادي لوالت ويتمان روستو
2	تقسيم ناتج المحلي الإجمالي بين القطاعات الاقتصادية (مليار جنيه)
3	شجرة المشكلة
4	نسبة الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي
5	مكونات الحصيلة الضريبية (مليار جنيه)
6	نسب استخدامات الموازنة العامة المصرية
7	إجمالي الدين الخارجي (مليار دولار أمريكي)
8	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
9	متوسط الأجور الأسبوعية في كل من القطاع العام، قطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص (بالجنيه المصري للموظف)
10	توزيع الدخل حسب الخُمس (٪)
11	معدلات التضخم (على أساس سنوي)
12	تطور سعر الصرف الوسطي (الدولار الأمريكي/الجنيه المصري) من 2014 إلى 2024
13	تقسيمة التضخم السنوي
14	الاعتصار الثلاثي
15	الخلاصة
	(15A): الوضع الحالي
	(15B): الحلول
	(15C): النتائج المتوقعة

الجداول

الرقم	الجدول
1	مؤشر أسعار المستهلك وأوزان المكونات الرئيسية
2	"موازنة المواطن" خلال السنوات المختلفة
3	ملخص النماذج الدولية
4	الجدول التنفيذي

الملخص التنفيذي

يعتمد النموذج الاقتصادي المصري بشكل أساسي على **الاقتصاد الريعي**، حيث تركز الدولة على مصادر الإيرادات غير الضريبية مثل الاقتراض، بيع الأصول، والمساعدات الخارجية لتغطية العجز المالي، بدلاً من بناء قاعدة ضريبية متينة ومستدامة. على الرغم من تسجيل نمو اسمي في الناتج المحلي الإجمالي، تبرز ما يُعرف بـ**"الفجوة الهيكلية"**، التي تشير إلى ضعف العلاقة بين ارتفاع الناتج المحلي وزيادة الإيرادات الضريبية بما يكفي لتلبية احتياجات الدولة المالية.

في هذا الإطار، يظهر التباين بين النمو الاقتصادي الكلي، المتمثل في زيادة الناتج المحلي، وبين التحسن الفعلي في مستوى الخدمات العامة والتنمية، وهو ما يعكس غياب الحصيلة الضريبية الكافية لدعم المشروعات التنموية. وعلى الرغم من أن العديد من المواطنين ينظرون إلى الضرائب كعبء مالي، فإن الحصيلة الضريبية لم تصل بعد إلى مستويات تُمكّن الدولة من تمويل احتياجاتها بشكل مستدام.

علاوة على ذلك، يُشكل الدين العام أحد أبرز الأعباء المالية، حيث ارتفعت نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الإيرادات الضريبية من 82% في عام 2010 إلى 161% في موازنة 2025/2024. يعكس هذا الاعتماد المتزايد على الاقتراض لسداد الديون وتغطية النفقات الأساسية تحديًا كبيرًا لاستدامة السياسة المالية.

في ظل هذه الظروف، تواجه الدولة ضغوطًا متزايدة للبحث عن مصادر تمويل أكثر استدامة، بعيدًا عن الاقتراض والمساعدات الخارجية. ومع التحديات التي تواجه مناخ الاستثمار، بما في ذلك القلق من سياسات ضريبية جديدة، تبرز الحاجة إلى إصلاحات هيكلية شاملة تعزز من كفاءة النظام الضريبي وتسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

من هنا، توصي الورقة بالتركيز على **الإصلاحات الهيكلية** التي تعزز التنمية الاقتصادية الشاملة وتُقلل الفجوة بين النمو الاقتصادي كمؤشر كمي، وبين رفاه المواطنين كمؤشر نوعي يُعبر عن نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق أهداف التنمية.

مقدمة

في السنوات الأخيرة، حققت الدولة المصرية معدلات نمو اقتصادي ملحوظة، وتحسنًا بيّنًا في مؤشرات الاقتصاد الكلي، إلا أن ذلك ظل مجرد أرقام براقة على الورق تتباهي بها الحكومة من حين لآخر، بينما يبقى التساؤل المُلحّ قائمًا: **لماذا لا يشعر المواطن بتحسن ملموس في مستوى معيشته؟** (MPED, 2024) .هذا التباين يعكس ظاهرة "النمو غير المتوازن" أو "النمو غير الشامل"، حيث يتم الإعلان عن معدلات نمو مرتفعة بينما تبقى حياة المواطنين اليومية، أغنياء أو محدودي الدخل، أسيرةً لظروف اقتصادية ضاغطة، مما يشير إلى فجوة متزايدة بين النمو الاقتصادي الحقيقي والشعور بتحسن الحياة.(IMF, 2015)

تُبرز هذه الفجوة الاقتصادية **التحديات الهيكلية** التي يواجهها الاقتصاد المصري، خاصةً مع ارتفاع تكاليف المعيشة ومعدلات التضخم التي تضغط بشكل مباشر على حياة المواطن، ما يدفع لتساؤلات حول مدى فاعلية السياسات الاقتصادية المتبعة .(Fouad, 2024) ورغم الحاجة الملحة لمعالجة هذه التحديات، يبدو أن **تكاليف برنامج الإصلاح الاقتصادي المعتمد مع صندوق النقد الدولي باتت عالية الوطأة،** في ظل زيادة أسعار الكهرباء والطاقة، والتي أثارت جدلاً حول آثار الإصلاحات الاقتصادية - المتفق عليها بين مصر والصندوق - علي حياة المواطنين.

هنا يتضح الاعتبار المهم؛ إذ لا تكمن المشكلة الأساسية فقط في الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، بل في **الإدارة الاقتصادية والسياسات** التي أدت إلى هذا الوضع الحرج. فقد كان لجوء مصر إلى الصندوق، وغيره من المؤسسات الدولية، استجابةً لحاجة ملحة فرضها وضع اقتصادي صعب تميز بتراكم الديون الخارجية، وضغوط سداد مستحقات عاجلة، وعجز متزايد في الموازنة، وقيود على الاستيراد، وانفلات السوق السوداء للعملة، إلى جانب الغلاء الشديد الذي أثقل كاهل المواطنين. لذا، ينبغي التركيز على معالجة المشاكل الهيكلية التي أدت إلى هذه الأزمات المتكررة، والتي قد تعود بشكل أكبر إن لم يتم إصلاحها.

من هذا المنطلق، تهدف هذه الورقة إلى فهم جذور هذه الظاهرة والبحث عن حلول عملية لتقليص هذه الفجوة. تأتي هذه الورقة كمحاولة لتقديم إطار شامل يساعد في فهم الظرف ورسم سياسات تضمن استفادة المواطن من هذا النمو الاقتصادي بما يحسن مستوى معيشته بشكل فعلي. تحقيق هذا الهدف يتطلب استراتيجيات تحقق تنمية اقتصادية متوازنة، تخفف من الأعباء على المواطنين، وتدعم استقرار الاقتصاد المصري على المدى الطويل.

الإطار النظري والمفاهيمي

1- تعريف النمو الاقتصادي

يُعد النمو الاقتصادي مفهومًا كميًا يهدف إلى قياس الزيادة في الناتج الاقتصادي للدولة عبر مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والناتج القومي الإجمالي(GNP) ، ويعتمد أساسًا على زيادة إنتاج السلع والخدمات إلى جانب رفع مستويات الاستثمار والاستهلاك. هذا المفهوم يتيح **فهم الأداء الاقتصادي** للدولة من حيث التوسعات الكمية، إلا أنه **يظل محدودًا** في قدرته على قياس الجوانب النوعية المرتبطة بجودة الحياة مثل مستويات الصحة، التعليم، وتوزيع الثروة بشكل عادل بين مختلف فئات المجتمع، وهي جوانب تمثل صميم التنمية الاقتصادية.

لتوضيح مراحل تطور النمو الاقتصادي، قدّم الاقتصادي **"والت روستو"** نظرية مراحل النمو التي قسم فيها الاقتصادات إلى خمس مراحل تاريخية تبدأ بـ**"مرحلة المجتمع التقليدي"** حيث يعتمد الاقتصاد على أنشطة زراعية بدائية، ويتسم ببنية اجتماعية بسيطة، تتبعها **"مرحلة الإعداد للانطلاق"** التي تتجه فيها الدولة إلى الاستثمار في البنية التحتية وتنمو الطبقات المتوسطة وتصبح الابتكارات محركًا للتطور الاقتصادي. ثم تأتي **"مرحلة الانطلاق"** التي تتسم بزيادة ملحوظة في الاستثمارات الصناعية وظهور صناعات جديدة، ما يؤدي إلى تحول الاقتصاد نحو التنوع وزيادة فرص العمل. تليها **"مرحلة النضوج"** التي يتميز فيها الاقتصاد بكفاءة إنتاجية عالية بفضل التقدم التكنولوجي والارتقاء بمهارات القوى العاملة، وصولًا إلى **"مرحلة الاستهلاك الكبير"**، حيث يتحول التركيز نحو الاستهلاك وتعزيز رفاهية الأفراد من خلال قطاعات مثل الصحة، التعليم، والتكنولوجيا (Rostow, 1960).

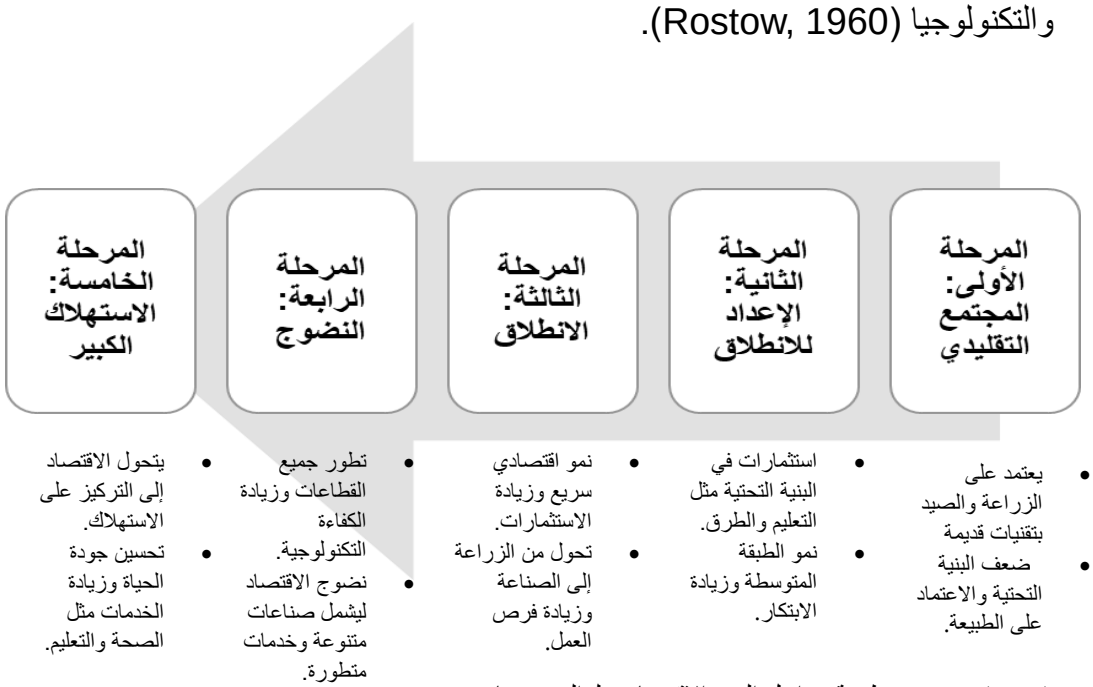

الرسم البياني (1) نظرية مراحل النمو الاقتصادي لوالت ويتمان روستو

2- تعريف التنمية

يرى خبراء الاقتصاد التنموي أن التنمية الاقتصادية ترتكز على **ثلاثة عناصر** أساسية: **التحول الهيكلي** للاقتصاد، **التحول الديموغرافي، وعملية التحضر**. **فالتحول الهيكلي** يشير إلى انتقال الاقتصاد من الاعتماد على الزراعة أو الصناعات الأولية إلى التنوع في قطاعات مثل الصناعة والخدمات، مما يسهم في زيادة الإنتاجية وتوفير فرص عمل مجدية. أما **التحول الديموغرافي**، فيعكس التغيرات السكانية مثل انخفاض معدلات الولادة وزيادة متوسط العمر، مما يؤثر بدوره على سوق العمل وأنماط الاستهلاك. في حين يعبر **التحضر** عن انتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى الحضرية طلبًا لفرص اقتصادية وتعليمية أفضل.

رغم ارتباط التنمية بهذه العناصر، إلا أن **الفجوة بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة** تظل قائمة، حيث قد يحقق الاقتصاد معدلات نمو سريعة دون أن يترافق ذلك مع تحسن ملموس في مستوى معيشة الأفراد أو استدامة هذا النمو، وهو ما وصفه روستو بمفهوم **"الاقتصاد المتخلف"** الذي يعتمد على استثمارات حكومية ضخمة في مشروعات البنية التحتية دون تحقيق أثر إيجابي مستدام. وبدون إدارة جيدة لهذه المرحلة الانتقالية، قد يواجه الاقتصاد مشاكل كالتوزيع غير العادل للموارد، المحسوبية، أو الفساد، مما يؤدي إلى استمرارية الفقر واتساع الفجوات الاجتماعية، ويجعل النمو الاقتصادي مجرد أرقام غير قادرة على ترجمة التقدم التنموي فعليًا على أرض الواقع (Rostow, 1960).

3- الفجوة الاقتصادية

تُعرّف الفجوة الاقتصادية، بأنها الفرق بين النمو الاقتصادي، المتمثل في زيادة الناتج الكلي أو الناتج القومي للدولة، وبين التحسن الفعلي في مستوى معيشة الأفراد والشعور بالتنمية. هذه الفجوة تنشأ عادة عندما تتركز مكاسب النمو الاقتصادي في يد النخبة ولا توزع بشكل عادل بين الفئات المختلفة للمجتمع، مما يُحدث خللًا هيكليًا في الاقتصاد ويؤدي إلى ضعف العدالة الاجتماعية وارتفاع معدلات الفقر.

باختصار، التنمية الاقتصادية ليست مجرد نمو كمي، بل تتطلب تحسينات نوعية تشمل العدالة الاجتماعية وتحسين جودة المؤسسات وإدارة الموارد بشكل فعال. لذلك، تُقاس التنمية بالمؤشرات النوعية مثل نسبة الفقر، معدلات الأمية، ومؤشرات الرعاية الصحية والتعليم، وبدون هذه الإدارة الواضحة والموجهة فإن الانتقال من النمو إلى التنمية قد لا يحدث بشكل تلقائي، وقد يؤدي ذلك إلى توسيع الفجوة الاقتصادية وعرقلة التطور المستدام. فالتنمية تهدف إلى تحسين نوعية الحياة للمواطنين وليس مجرد تحقيق أرقام اقتصادية إيجابية (Fouad، 2024).

تحليل سياق المشكلة في مصر

1- الوضع الاقتصادي الراهن

رغم ما تشهده مصر من نمو اقتصادي ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، إلا أن فئات كبيرة من المواطنين لا تلمس أثر هذا النمو على حياتها اليومية، ما يعكس فجوة بين النمو الاقتصادي وتوزيع ثمار النمو. يظهر هذا التباين بوضوح في غياب التوزيع العادل للعوائد الاقتصادية، حيث تتركز المكاسب في قطاعات محددة، كالعقارات والبنية التحتية، والتي تخدم في الغالب شرائح معينة من المجتمع دون أن تسهم في تحسين مستوى معيشة الأغلبية. يعود هذا الوضع بشكل أساسي إلى غياب السياسات التي تضمن توزيع الموارد بشكل متوازن بين مختلف فئات المجتمع.

وكما يوضح الشكل التالي، شهدت بعض القطاعات في مصر نموًا ملحوظًا، لا سيما قطاعات البناء والتشييد، الطاقة، والتكنولوجيا والخدمات المالية. ومع ذلك، لم يترجم هذا النمو إلى تحسين ملموس في مستوى معيشة غالبية المواطنين. يعود ذلك إلى تحديات هيكلية واقتصادية متأصلة.

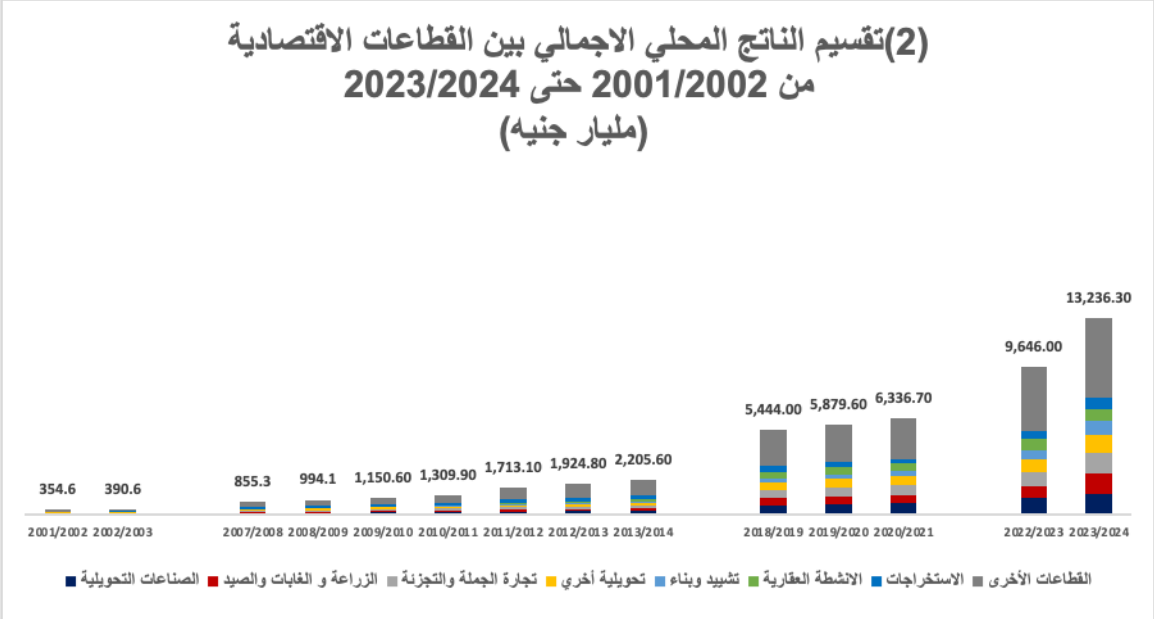

الرسم البياني (2) تقسيم ناتج المحلي الإجمالي بين القطاعات الاقتصادية
المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية سابقا (MPED, 2024)

يشير التوزيع الحالي للنشاط الاقتصادي في مصر إلى تركز مرتفع في قطاعات مثل العقارات والخدمات المالية، مما يعكس ضعف تدفق الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية. هذا التوجه يساهم في تعميق الفجوة الاقتصادية، حيث تظل عوائد النمو محدودة في نطاق فئات اجتماعية معينة، دون أن تحقق أثرًا إيجابيًا واسع النطاق. يعكس هذا الوضع حاجة ملحة إلى تنويع الهيكل الاقتصادي، مع

التركيز على تعزيز قطاعات كثيفة العمالة مثل الصناعة والزراعة، بما يسهم في خلق فرص عمل أكثر شمولاً ويعزز من قدرة الاقتصاد على تحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

أوضح **فريدمان** أن السياسات الاقتصادية الماضية غالبًا ما ركّزت على النمو الكمي دون النظر إلى الآثار الاجتماعية والأخلاقية المترتبة عليه، مؤكدًا على ضرورة فهم النمو الاقتصادي من منظور متكامل يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية مثل العدالة وتعزيز الديمقراطية. ومع الحاجة الملحة لتحقيق نمو مستدام، يجب أن تدمج جهود النمو هذه الأبعاد لضمان استفادة المجتمع ككل.(Friedman, 2005)

توزيع العوائد بين القطاعات

شهدت مصر خلال العقد الماضي توسعًا ملحوظًا في مشروعات البنية التحتية، بما في ذلك تطوير الطرق والجسور، وإنشاء المدن الجديدة والمجمعات السكنية. ومع ذلك، فإن الأثر التنموي لهذه المشروعات على تحسين مستويات معيشة الفئات الكبرى من المواطنين كان محدودًا. يُعزى ذلك إلى استهداف معظم هذه المشروعات للشرائح الأعلى دخلًا، لا سيما من خلال تطوير الإسكان الفاخر والمناطق السكنية المتميزة. في المقابل، لم تُتح للشرائح ذات الدخل المتوسط والمنخفض فرص كبيرة للاستفادة من هذه الاستثمارات. علاوة على ذلك، فإن غالبية الوظائف التي يولدها هذا القطاع تكون قصيرة الأجل أو غير مستقرة، مما يُضعف من أثرها المستدام في تحسين الدخل طويل الأمد للأفراد.

أما قطاع الطاقة، وتحديدًا الغاز الطبيعي، فقد شهد توسعًا ملموسًا مدفوعًا بالاكتشافات الكبرى في الحقول الجديدة. وقد ساهم هذا في زيادة الإيرادات الحكومية وتعزيز الصادرات. ومع ذلك، يظل تأثير هذا القطاع على خلق فرص عمل مباشرة محدودًا نظرًا لاعتماده على عمالة متخصصة وماهرة، مما يحول دون استيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة المحلية، لاسيما من ذوي المهارات المحدودة.

وتتجلى هذه التحديات الهيكلية أيضًا في الموازنة العامة للدولة. فقد ارتفعت قيمة الاستخدامات العامة من 3.2 تريليون جنيه في العام المالي 2023/2022 إلى 4.3 تريليون جنيه في 2024/2023، ومن المتوقع أن تصل إلى 5.5 تريليون جنيه في 2025/2024. يعكس هذا التصاعد الضغوط المالية المستمرة التي تواجهها الدولة، حيث تُخصص نسبة كبيرة من الموارد للمشروعات الضخمة دون تحقيق الأثر المرجو على تحسين الأحوال المعيشية للفئات الأوسع من المواطنين.

على الجانب الآخر، يظهر قطاع التكنولوجيا والخدمات المالية كأحد القطاعات الأسرع نموًا في الاقتصاد المصري. حيث حقق قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات معدل نمو بلغ 14.4% خلال السنة المالية 2024/2023، ليساهم بأكثر من 5% من الناتج المحلي الإجمالي بإيرادات بلغت 315 مليار جنيه مصري .(ITIDA, 2023/2024) ورغم هذا الأداء المتميز، إلا أن أثره الاجتماعي يظل محدودًا بسبب اعتماده على كوادر ذات مهارات تقنية متقدمة، مما يقصر فرص الاستفادة منه على شريحة صغيرة من المجتمع.

في المقابل، يعاني قطاع الزراعة، الذي يمثل مصدر رزق رئيسي لشريحة واسعة من المواطنين، من نمو أبطأ وتحديات هيكلية متعددة. حيث يساهم هذا القطاع بحوالي 11.83% من الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر فرص عمل لحوالي 28% من القوى العاملة. إلا أن معدل نموه المتوقع يظل محدودًا عند 3.2% سنويًا بين 2024 و2029، متأثرًا بعوامل مثل نقص المياه، ضعف كفاءة أنظمة الري، وتراجع البنية التحتية الريفية (MALR, 2024; Sahara Export, 2024).

تُبرز التجارب الدولية، مثل تجربة الهند، أهمية تحقيق توازن بين الاستثمار في القطاعات التكنولوجية المتقدمة ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تخلق فرص عمل واسعة للطبقات المتوسطة والدنيا. يُمكن لمصر الاستفادة من هذه التجارب من خلال إعادة توجيه الاستثمارات نحو القطاعات كثيفة العمالة مثل الزراعة والصناعات التحويلية، إضافة إلى تعزيز التعليم والتدريب المهني لتحسين مهارات القوى العاملة، ما يُسهم في تحقيق توزيع أكثر عدالة لعوائد النمو الاقتصادي .(ECSS, 2024)

وبناءً علي ما سبق، نستنتج أن القطاعات في مصر – في وضعها الحالي- تشهد نموًا كبيرًا تسهم في تعزيز مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي، لكنها لم تُترجم بعد إلى **تحسينات واسعة** في مستوى معيشة معظم المواطنين. من هنا، تظهر الحاجة الملحة لاعتماد سياسات أكثر شمولية تركز على تنمية القطاعات ذات الكثافة العمالية العالية، مثل الزراعة والصناعات التحويلية، إضافةً إلى تطوير التعليم والتدريب المهني لتعزيز قدرة الفئات الأقل حظًا على المشاركة الفعّالة في التحولات الاقتصادية.

2-أسباب الفجوة الاقتصادية

تُعدّ مشكلة الفجوة الاقتصادية في مصر ظاهرة ليست جديدة، حيث شهدت البلاد معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بلغت 7% في بعض السنوات التي سبقت ثورة 2011. ومع ذلك، لم يشعر معظم المواطنين بتحسن ملموس في مستوى معيشتهم، مما يعكس عمق الفجوة الاقتصادية القائمة. ويُعرف البعض الفجوة الاقتصادية بأنها الفارق بين النمو الاقتصادي الكلي وتحسن مستوى المعيشة للفرد، حيث تتركز مكاسب النمو في قطاعات معينة ويستفيد منها فئات محدودة من السكان، مما يؤدي إلى تباين كبير في توزيع الدخل والثروة. (Fouad.2024) وتشير هذه الظاهرة إلى أن العديد من السياسات الاقتصادية في تلك الفترة كانت تركز على الأرقام الكلية دون معالجة المشكلات الأساسية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة. وينشأ هذا الاختلال غالباً عندما تتركز مكاسب النمو الاقتصادي لدى النخب والفئات ذات الدخل المرتفع دون أن يستفيد منها باقي فئات المجتمع بشكل عادل، مما يؤدي إلى اتساع الهوة بين الطبقات الاقتصادية وتزايد معدلات الفقر. وبشكل عام، تعود هذه الفجوة إلى مجموعة من العوامل الهيكلية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة، التي تُسهم في عدم توزيع عوائد النمو الاقتصادي بشكل عادل.

كما يُعد **التركز القطاعي لثمار النمو الاقتصادي** من أبرز العوامل التي تسهم في تفاقم الفجوة الاقتصادية. إذ يُحقق النمو في الغالب ضمن قطاعات محددة، مثل التكنولوجيا، الخدمات المالية، وقطاع الإنشاءات، مما يؤدي إلى استفادة شريحة ضيقة من الأفراد أو الشركات الكبرى. في المقابل، يبقى الجزء الأكبر من السكان غير قادر على الاستفادة المباشرة من هذا النمو، لاعتمادهم على قطاعات تقليدية ذات إنتاجية منخفضة، مثل الزراعة أو الاقتصاد غير الرسمي.

وفقًا **لنموذج لويس للقطاع المزدوج (1954)**، يُقسّم الاقتصاد إلى قطاع حديث ذي إنتاجية عالية، يضم التكنولوجيا والخدمات المالية، وقطاع تقليدي يعتمد على إنتاجية منخفضة، مثل الزراعة والاقتصاد غير الرسمي. يوضح النموذج أن النمو الاقتصادي يتركز غالبًا في القطاع الحديث، مما يعود بالنفع على فئة محدودة من السكان، بينما تبقى الفوائد محدودة للفئات العاملة في القطاع التقليدي(Lewis, 1954) .

إلى جانب ذلك، يؤدي **غياب الاستثمارات الكافية في القطاعات كثيفة العمالة** إلى تقليل فرص العمل المتاحة للأفراد ذوي الدخل المحدود أو المهارات المنخفضة، مما يسهم في تفاقم البطالة أو يدفع الأفراد نحو العمل في وظائف غير رسمية وغير مستقرة ذات أجور منخفضة. ووفقًا لنظرية رأس المال البشري التي طوّرها جاري بيكر، فإن الاستثمار في التعليم وتنمية المهارات يعدّ ضروريًا لتحقيق نمو اقتصادي عادل. إذ تُحقق القطاعات التي تتطلب مهارات عالية، مثل التكنولوجيا والخدمات المالية، عوائد كبيرة، بينما تبقى القطاعات ذات المهارات المنخفضة أقل استفادة(Becker, 1964) .

على الصعيد الدولي، واجهت تركيا خلال العقد الماضي تحديات اقتصادية تمثلت في التضخم وارتفاع الأسعار. وقد اعتمدت الحكومة التركية سياسات تسعى لتحقيق التوازن بين دعم القطاعات

الكبيرة، مثل السياحة والصناعات الثقيلة التي تجذب الاستثمارات الأجنبية، وبين تعزيز القطاعات التي تخدم الطبقات الضعيفة، مثل التصنيع المحلي والقطاع الزراعي، لتحقيق الاستدامة الاقتصادية. يُظهر هذا المثال أهمية السياسات الاقتصادية المتوازنة التي تهدف إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة لثمار النمو .(OECD, 2010)

يؤدي **سوء التخطيط والإدارة غير الفعالة للموارد** إلى توجيه الاستثمارات نحو مشروعات كبرى أو سياسات تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، دون إعطاء الأولوية الكافية لتحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال برامج اجتماعية شاملة وفعّالة. ينتج عن ذلك تهميش الفئات الأكثر احتياجًا للدعم، مما يحد من قدرتها على الاندماج في الاقتصاد والاستفادة من فرص النمو. وفقًا لنظرية التبعية، يعتمد النمو الاقتصادي القائم على الاستثمارات الخارجية بشكل أساسي على مصالح النخب المحلية والجهات الخارجية، دون تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة التي تعود بالنفع على المجتمع ككل(Frank, 1966) .

إضافة إلي ذلك، يشكل **الفساد وسوء توزيع الثروات تحديًا هيكليًا إضافيًا**، حيث تُوجّه جزء كبير من عوائد النمو الاقتصادي لصالح النخب، مما يؤدي إلى تعميق التفاوت الاقتصادي وتقليل فرص المواطنين في الوصول إلى الفرص الاقتصادية. يُضعف الفساد مؤسسات الدولة ويحد من قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية وتنفيذ السياسات الداعمة للعدالة الاجتماعية. وفقًا لنظرية المؤسسات التي طورها دوغلاس نورث، يؤدي ضعف المؤسسات ووجود الفساد إلى سوء تخصيص الموارد، مما يعزز من عدم المساواة ويزيد من الفجوة الاقتصادية(North, 1990) .

على الصعيد الدولي، تقدم تجربة البرازيل مثالًا عمليًا لفعالية البرامج الاجتماعية في تقليص فجوة التفاوت الاقتصادي. فقد ساهم "برنامج بولسا فاميليا" بشكل كبير في خفض معدلات الفقر وعدم المساواة، من خلال تقديم دعم مباشر للفئات ذات الدخل المحدود. هذه التجربة تقدم نموذجًا يمكن الاستفادة منه في مصر لتعزيز العدالة الاجتماعية وتوزيع العوائد الاقتصادية بشكل أكثر إنصافًا .(Fouad, 2024; OECD, 2010)

كما تسهم **الاعتمادية المفرطة على القروض الخارجية في تغطية العجز المالي وتمويل مشروعات التنمية في زيادة الضغوط الاقتصادية**. وعلى الرغم من أن هذه القروض قد تسهم في تحقيق نمو اقتصادي ظاهري، إلا أن تأثيرها الفعلي على تحسين جودة حياة المواطنين يظل محدودًا. تُخصص نسبة كبيرة من الإيرادات العامة لسداد الديون وخدمتها، مما يحد من قدرة الدولة على الاستثمار في القطاعات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. يناقش **جوزيف ستيجلتز** هذه المشكلة، موضحًا كيف يؤدي عبء الديون إلى تفاقم التفاوت الاجتماعي من خلال تقليص الموارد المخصصة للاستثمار الإنتاجي والاجتماعي. بالمقابل، يرى جيفري ساكس أن الديون يمكن أن تكون أداة فعالة لتحفيز النمو، بشرط توجيهها نحو استثمارات مستدامة تعود بالنفع على المجتمع ككل(Stiglitz, 2002; Sachs, 2005) .

علاوة على ذلك، يسهم **الاعتماد المفرط على الديون لتمويل المشروعات الكبرى** في تعميق الفجوة الاجتماعية والاقتصادية، إذ لا تنعكس هذه الاستثمارات بشكل مباشر على تحسين مستوى معيشة الطبقات المتوسطة والفقيرة. كما يؤدي التضخم المرتفع إلى تآكل القوة الشرائية، حيث ترتفع أسعار السلع والخدمات بوتيرة أسرع من زيادات الأجور، مما يفاقم الأعباء المالية على الأسر ذات الدخل المحدود.

تتعدى هذه **الضغوط الموازنية** لتؤثر على هيكل الاقتصاد بشكل أعمق، كما يتضح من البيان المالي لمشروع الموازنة العامة لعام 2024/2023. تشير البيانات إلى أن التسهيلات والديون المضمونة من الخزانة العامة تُشكل مصدرًا رئيسيًا للمخاطر المالية، حيث تزداد هذه الالتزامات عامًا بعد عام. يؤدي ذلك إلى تحميل وزارة المالية أعباء إضافية لخدمة هذه القروض نيابة عن الجهات المقترضة. لذا، تبرز الحاجة الملحة إلى تبني إصلاحات شاملة لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي وضمان الاستدامة المالية. تشير البيانات الرسمية إلى ارتفاع معدلات الفقر في مصر من **32.5%** في عام 2017 إلى نحو **35.7%** خلال الفترة 2019-2020، وفقًا لتقرير **"بحث الدخل والإنفاق"** الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وعلى الرغم من انخفاضها إلى **29.7%** في ديسمبر 2020، فإن غياب بيانات حديثة عن نسب الفقر يعوق فهم الاتجاهات الحالية، لا سيما في ظل تصاعد التضخم من **14.4%** عام 2018 إلى **32%** في أبريل 2024. يعكس هذا التصاعد الضغوط الاقتصادية المتزايدة التي تثقل كاهل المواطنين، وتساهم في تفاقم الأعباء المعيشية، مما يجعل العلاقة بين النمو الاقتصادي وتحسن مستويات المعيشة ضعيفة.

يُعد معامل جيني أحد المؤشرات الأساسية لقياس التفاوت في توزيع الدخل. في عام 2019، بلغ هذا المؤشر في مصر **حوالي 31.9**، مما يعكس تفاوتًا متوسطًا مقارنة بالمعايير الدولية. يتراوح المتوسط العالمي لمعامل جيني بين **38 و40**، مما يشير إلى أن مصر تمتلك توزيعًا للدخل أكثر عدالة نسبيًا مقارنة بالعديد من الدول الأخرى. على سبيل المثال، تمتلك الجزائر معامل جيني منخفضًا يبلغ 27.6، مما يعكس تفاوتًا أقل، بينما يمتلك المغرب معاملًا أعلى يبلغ 39.5. وفي السياق الدولي، يظهر التفاوت بشكل أكبر في دول مثل تركيا **(41.9 في 2019)** والبرازيل، حيث يقترب معامل جيني من **53.4**، مما يجعلها واحدة من أكثر الدول تفاوتًا في العالم (World Bank, 2019).

ورغم أن مصر تقع في منتصف النطاق بين الدول العربية فيما يتعلق بتوزيع الدخل، إلا أن **التفاوت في الدخل داخلها يتأثر بعدة عوامل**، منها الاعتماد الكبير على الاقتصاد غير الرسمي والتركز القطاعي. هذه الفجوة الاقتصادية تؤدي إلى استمرار اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، مما يزيد من معدلات الفقر والبطالة، ويضغط على مستويات المعيشة للشرائح الأكثر احتياجًا. **وعلى المدى البعيد**، يمكن أن يؤدي التفاوت الاقتصادي المستمر إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي. إذ **تتزايد مشاعر الظلم والحرمان بين المواطنين**، مما يرفع من مستوى **السخط الشعبي** ويهدد استقرار البلاد. يعكس ذلك **تحديًا رئيسيًا** لجهود التنمية المستدامة، حيث يبقى النمو الاقتصادي غير قادر على تحقيق تحسين ملموس في حياة المواطنين. **إذا لم تُتخذ إجراءات فعالة لمعالجة هذه الفجوة، فإن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي سيزداد تعقيدًا**، مما يعرقل تحقيق العدالة الاجتماعية ويؤثر سلبًا على استدامة التنمية الاقتصادية.

بناءً على ذلك، تصبح الحاجة ملحة إلى تبني سياسات تعزز من العدالة في توزيع العوائد الاقتصادية، بما يشمل توسيع قاعدة الحماية الاجتماعية، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي تخدم الطبقات الأكثر احتياجًا، وتقليل الاعتماد على السياسات التي تُعزز التركز القطاعي وتفاقم التفاوت الاجتماعي.

3- تعاظم دور الدولة في الاقتصاد وتطور "النموذج الريعي"

تعاظم دور الدولة في الاقتصاد أدى إلى تعزيز نموذج "الاقتصاد الريعي" في مصر، خصوصًا مع صفقات مثل صفقة "رأس الحكمة" مع الجانب الإماراتي والسعي نحو صفقات مماثلة. ورغم المردود المالي الكبير الذي توفره هذه الصفقات على المدى القريب والمتوسط، فإن هذه الإيرادات لا تساهم بشكل كبير في الإنتاج أو تقديم خدمات جديدة، ولا تحقق تأثيرًا مباشرًا على تحسين مستوى معيشة المواطنين. تكمن إشكالية هذا النموذج في اعتماده على تحقيق عوائد مالية سريعة وسهلة مقارنة بالقطاعات الإنتاجية، مما يعزز من الاعتماد على استيراد السلع والخدمات الأساسية بدلاً من إنتاجها محليًا. هذا يضعف القدرة الإنتاجية المحلية ويزيد من الاعتماد على الأسواق الخارجية، مما يؤدي إلى اقتصاد غير متوازن معرض لتقلبات السوق العالمية، فتزداد الضغوط الاقتصادية على المواطنين بدلًا من تحسن أوضاعهم.

يرى الدكتور خالد عبد الفتاح أن الاقتصاد الريعي يعتمد على "منتج منتهٍ" قد ينضب بمرور الوقت، إذ يعزز ثقافة الاعتماد على الأرض بدلًا من العمل ويُصاحب غالبًا بوجود "الدولة الكوربوراتية (corporate state) ". وتُعرف "الدولة الكوربوراتية" بأنها نظام اقتصادي وسياسي تسيطر فيه الدولة على مفاصل الحياة الاقتصادية من خلال هيمنة النخب الحاكمة التي تستفيد من العوائد الريعية، مما يجعل الريع أداة لتعزيز سيطرتها واستمرارها في الحكم. في هذا السياق، تصبح العلاقة بين الدولة والمجتمع علاقة زبائنية، حيث يحصل الموالون للدولة على منافع ريعية تُوزع لكسب الولاء، مما يُعمق التفاوت الاجتماعي ويضعف الروابط المجتمعية. كما تناولت الدكتورة **خديجة بوعامر** في دراستها "دور الريع في استمرار نمط الدولة الكوربوراتية في العالم العربي" هذا المفهوم أيضًا، مشيرة إلى أن الحكومات في النظم الديمقراطية تجمع الإيرادات وتعيد توزيعها بشكل عادل وشفاف، بينما تذهب عوائد الريع في الدول الكوربوراتية إلى فئات معينة مرتبطة بالقيادة والنخب من خلال شبكات المحسوبية(Boamer, 2018) .

ورغم السلبيات المرتبطة بهذا النموذج، تشير بعض التجارب الدولية إلى أن الإدارة السليمة لعوائد الريع قد تؤدي إلى فوائد اقتصادية واجتماعية، شريطة أن تُستثمر هذه العوائد في مشروعات تنموية تدعم الاستقرار الاجتماعي، مثل تطوير البنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية، بما يعزز

من جودة الحياة للمواطنين. ومن ثم، قد يُشكل الاقتصاد الريعي جزءًا من استراتيجية تنموية متوازنة.

لتحقيق هذا التوازن، يُوصى بأن تتبنى الدولة سياسات اقتصادية تقوم على التنوع والاستدامة، وأن تخصص جزءًا من العائدات الريعية لدعم الفئات الأكثر احتياجًا وتعزيز القطاعات الإنتاجية، مع تطوير اقتصاد يعتمد على المعرفة والابتكار بدلًا من الاعتماد الكامل على الموارد الطبيعية. ويشمل ذلك تشجيع القطاع الخاص من خلال حوافز للاستثمار في مختلف القطاعات ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير الصناعات التحويلية، بما يُسهم في بناء اقتصاد متكامل ومتنوع يخدم أهداف التنمية المستدامة.

ومع ذلك، فإن تفتت وحدة الموازنة يقف عائقًا أمام الوصول إلى هذا التوازن. فعندما يتداخل النسق الريعي للدولة مع ضعف وحدة الموازنة، يصبح من الصعب على الاقتصاد الوطني توفير الرفاهية اللازمة للمواطنين. ويشير الدكتور سامر سليمان في كتابه "النظام القوي والدولة الضعيفة" إلى أن الدافع الرئيسي للحكومة في تغيير هيكل المالية العامة للدولة هو رغبتها في التصرف بمرونة في أموالها، بخلاف الأموال التي تأتي من الموازنة العامة وتخضع لإجراءات يراها القائمون على الدولة "روتينية". ويضيف سليمان أن هذه الكيانات تخلق مشكلات كبيرة من الزاوية القانونية، حيث تعاني من مستويات غير مقبولة من الفساد وضعف الإشراف الحكومي عليها، مما يمثل خرقًا واضحًا لمبدأ وحدة وشمولية الموازنة العامة للدولة، التي ينبغي أن تحتوي على جميع الإيرادات والنفقات العامة (Soliman, 2005).

بذلك، يظهر أن تعزيز الاستدامة والتنمية المتوازنة في الاقتصاد الريعي يتطلب إصلاحات شاملة على مستوى هيكل الموازنة العامة، لضمان توجيه الموارد بشكل فعّال لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

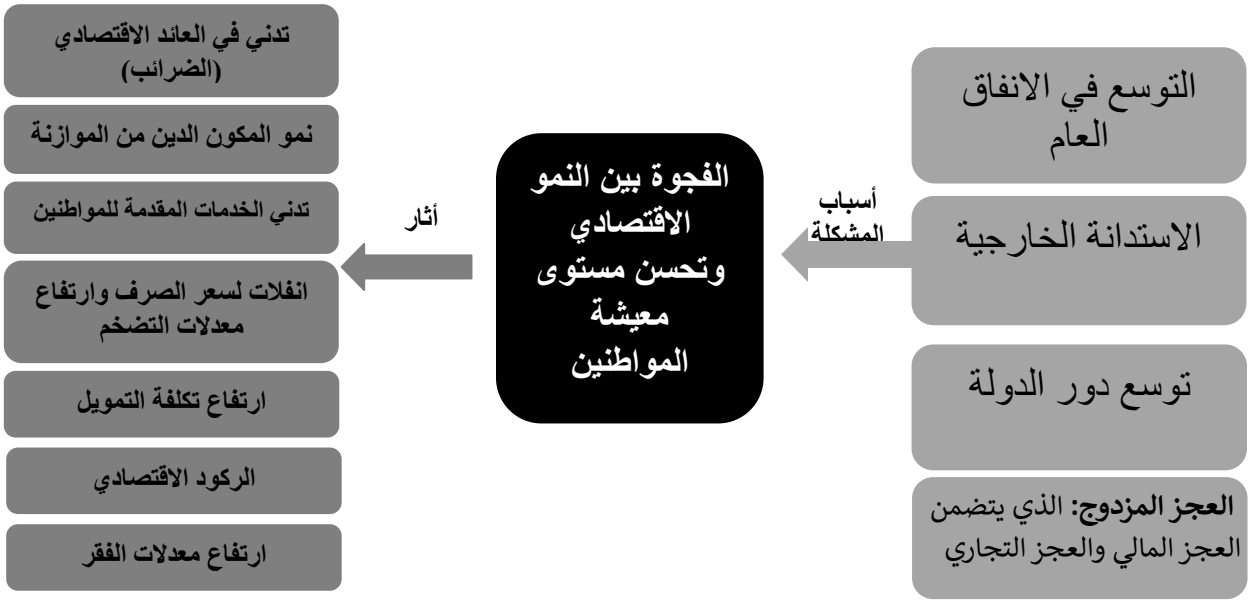

الشكل (3) شجرة المشكلة

مصدر: مجمع من قبل الباحث

تحليل البيانات والمؤشرات

أولاً: المؤشرات الكلية ودلالتها على الفجوة الاقتصادية

لا تؤثر المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل مباشر في تكوين الفجوة الاقتصادية، لكنها **تكشف عن وجودها**. وتُستخدم **مؤشرات** مثل الناتج المحلي الإجمالي، معدلات النمو ومستويات الدخل لتحديد مدى اتساع الفجوة الاقتصادية واختلال توزيع الثروة. **فعلى سبيل المثال،** يشير ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي دون تحسن في مستوى معيشة المواطنين إلى نمو غير شامل، مما يعكس وجود فجوة اقتصادية عميقة في المجتمع.

➢ نسبة الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي:

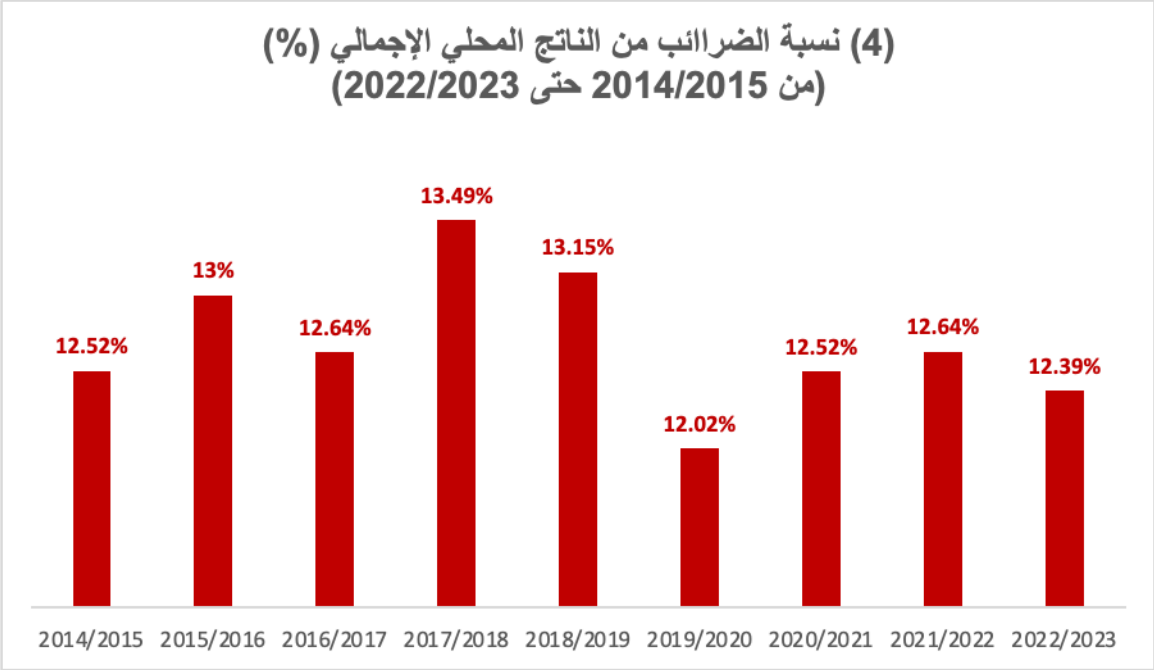

المصدر: وزارة المالية، والبنك المركزي المصري، الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق، الأسعار الجارية.

يشير الرسم البياني إلى **التراجع المستمر لنسبة الضرائب إلي الناتج المحلي الإجمالي** في مصر خلال الفترة من 2015/2014 إلى 2023/2022، وذلك مقارنة بالمعدلات العالمية: تُظهر البيانات بوضوح القصور **في تحقيق قاعدة ضريبية قوية،** إذ تراوحت نسبة الضرائب في مصر بين **12%** و**13.5%**، وهي نسبة لا تقارن بمتوسط الدول المتقدمة البالغ **34%**.وقد بلغت أعلى نسبة للضرائب في العام المالي 2018/2017، حيث وصلت إلى **13.49%** من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس زيادة ملحوظة في إيرادات الضرائب، والتي قد تشير إلى جهود حكومية لتوسيع القاعدة الضريبية أو تحسين عمليات التحصيل. ومع ذلك، انخفضت النسبة بشكل كبير **في**

2019/2018 إلى 12.02%، وهي أقل من متوسط القارة الأفريقية والتي بلغت 16% وكذلك أقل بكثير من متوسط نسبة أمريكيا اللاتينية والتي بلغت **20.9%** من الناتج المحلي الإجمالي وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، يصل هذا المتوسط إلى حوالي **34%.**

ويجدر الانتباه إلى أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في مصر، دون استخدام مكمش مناسب للقيمة الحقيقية، يعزز من تضخم المقام في نسبة الضرائب للناتج المحلي، مما يؤدي إلى انخفاض النسبة الظاهرية للضرائب دون أن يعكس ذلك ارتفاعًا فعليًا في الإيرادات الضريبية. كذلك، يعود ضعف الحصيلة الضريبية جزئيًا إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو من أقل الأنصبة في المنطقة، مما يقلل من قدرة الأفراد على المساهمة الضريبية بشكل يوازي الاقتصادات الأعلى دخلاً.

كما يُعزى هذا الضعف إلى اعتماد النموذج الاقتصادي المصري على **أسس الاقتصاد الريعي**، حيث تركز الدولة على **الإيرادات غير الضريبية**، مثل عوائد الموارد الطبيعية والدعم الخارجي، بدلاً من التركيز على بناء قاعدة ضريبية قوية ومستدامة تدعمها قاعدة إنتاجية صلبة. ومع النمو الاسمي في الناتج المحلي الإجمالي، تبرز ما يُعرف بـ**"الفجوة الهيكلية"**، حيث لا يواكب ارتفاع الناتج المحلي زيادة موازية في الحصيلة الضريبية، مما يؤثر سلبًا على قدرة الدولة على تمويل احتياجاتها الأساسية ويؤدي إلى اختلال هيكلي يستدعي اللجوء إلى الاقتراض المتكرر لتغطية العجز المالي.

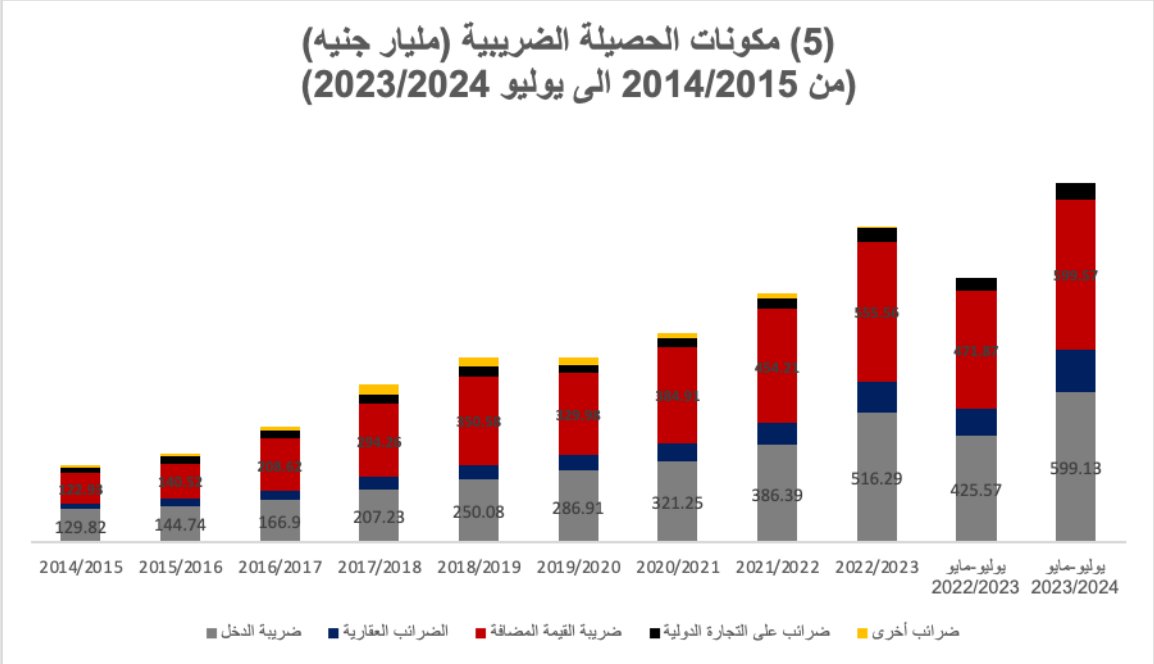

المصدر: وزارة المالية (Ministry of Finance, 2024)

يُظهر الرسم **تزايد اعتماد الحصيلة الضريبية في مصر على الضرائب غير المباشرة**، وزيادة العبء على محدودي الدخل، حيث يظهر ارتفاعا ملحوظاً في الاعتماد على الضرائب الاستهلاكية، مما يحمّل الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل العبء الأكبر من الضرائب. هذه **السياسة الضريبية الظالمة** تزيد من معاناة المواطنين وتجعلهم يتحملون تكلفة العجز الحكومي، مما يفاقم الفجوة الاجتماعية ويؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية للفئات الأكثر ضعفًا، وهو ما يعمّق الأزمة المعيشية في مصر.

➢ نسب استخدامات الموازنة العامة المصرية (2015/2014 – 2025/2024):

الرسم البياني 6: نسب توزيع استخدامات الموازنة العامة المصرية (2015/2014، 2019/2020، 2024/2025) (%)

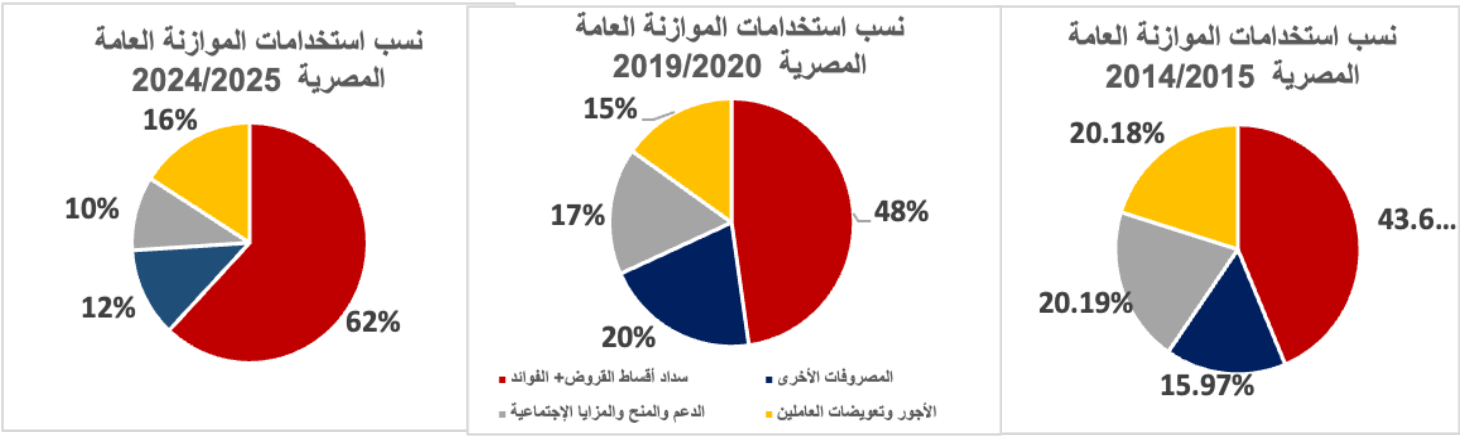

المصدر: وزارة المالية (Ministry of Finance, 2024)

** **المصروفات** = الأجور+ شراء سلع وخدمات +فوائد+ دعم منح +مصروفات شراء الأصول غير المالية

استخدامات = المصروفات +حيازة الأصول المالية +سداد الديون

يُظهر الرسم **تحوّلًا حرجًا** في الموازنة العامة، إذ ارتفعت فوائد الديون وسداد القروض لتستحوذ على 62% من إجمالي الإنفاق الحكومي في العام 2025/2024، مقابل 43.66% فقط في 2015/2014. هذا التزايد المرعب يعكس اعتماد الدولة المتزايد على الاقتراض الخارجي لسد العجز، على حساب الإنفاق على الصحة والتعليم والبنية التحتية. ويكشف الوضع عن واقع خطير، حيث تُستنزف الموارد العامة في سداد الديون بدلاً من الاستثمار في تحسين معيشة المواطنين، مما يوسّع الفجوة بين النمو الاقتصادي وأي فائدة حقيقية للمجتمع.

➢ الدين الخارجي:

تشير المؤشرات الاقتصادية الكلية إلى **ارتفاع الدين الخارجي بشكل مضطرد**، مما يُشكل ضغطًا متزايدًا على ميزانية الدولة ويحد من قدرتها على التوسع في الإنفاق الاجتماعي الضروري لتحقيق العدالة الاقتصادية.

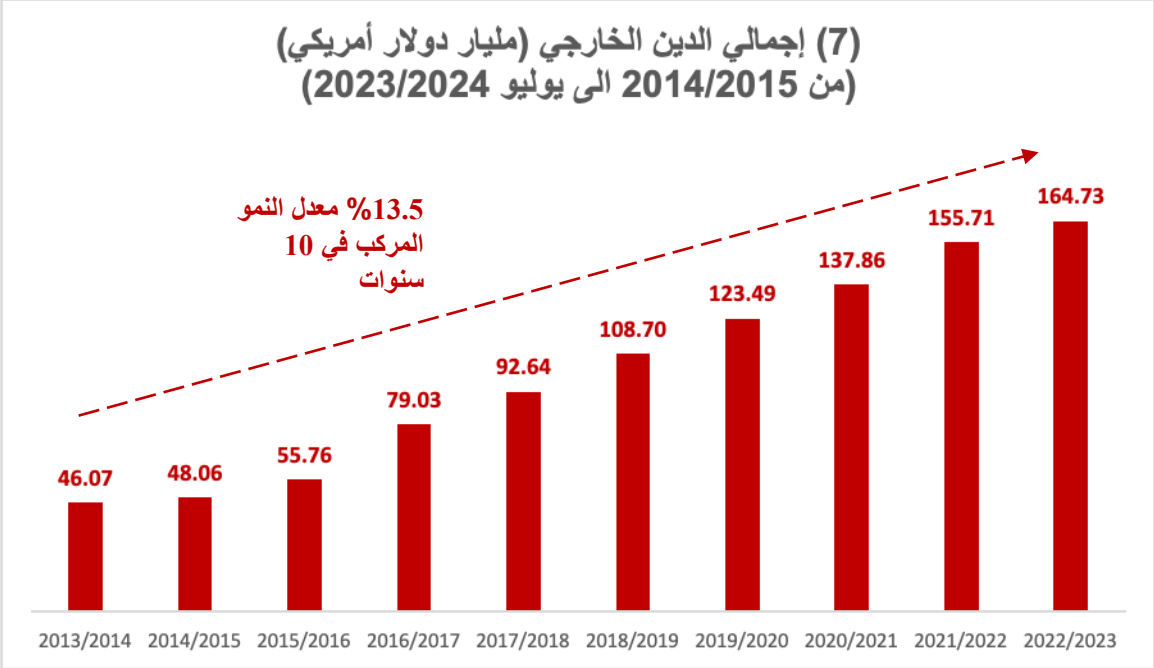

المصدر: البنك المركزي المصري(CBE, 2024)

يوضح الرسم البياني ارتفاع الدين الخارجي بنسبة **13.5%** كنسبة النمو المركب السنوي، مقارنة بنسبة **4.9% عالميًا**، مما يضع مصر في **مرتبة حرجة** بين الدول الأكثر اعتمادية على الدين. هذا التراكم المدمر للديون يظهر قصور**الاقتصاد** المصري في تحقيق **إيرادات حقيقية** ويعكس **العجز المتزايد** في تمويل الاحتياجات الأساسية. فإن اعتماد مصر المتزايد على الدين يهدد سيادتها الاقتصادية ويعرضها لأزمات مالية أعمق، مما يجعلها رهينة للديون بدلًا من تمويل خطط التنمية المستدامة.

➢ الاستثمار الأجنبي المباشر:

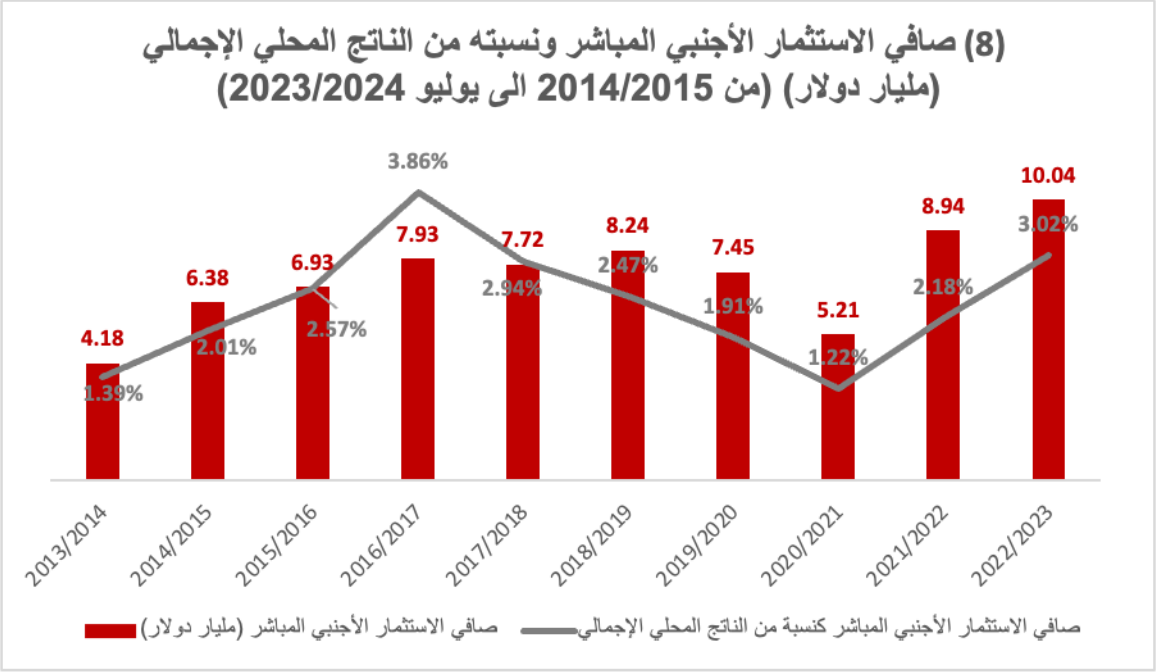

المصدر: البنك المركزي المصري، الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق، الأسعار الجارية (CBE, 2024)

تكشف البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في مصر عن التحديات التي تواجهها البلاد في **جذب هذه الاستثمارات**، حيث ظلّت نسبتها أقل من المعدل العالمي على مدار السنوات الماضية. يعكس هذا **التذبذب** في معدلات الاستثمار الأجنبي **المناخ الاقتصادي غير المستقر في مصر**، والذي يُضعف من جاذبية السوق المصرية للمستثمرين، لا سيما في ظل التحديات المتمثلة في ارتفاع معدلات التضخم والأزمات المتكررة في سوق العملة. وتُظهر هذه المؤشرات **واقعًا** يعكس **عجز** مصر عن تأمين مصادر تمويل مستدامة، ما يشكل **عائقًا** أمام قدرتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية المتفاقمة وتحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد.

بين عامي 2011 و2022، بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر **73 مليار دولار**، في حين ارتفع الدين الخارجي ليصل إلى **163 مليار دولار**. وعلى النقيض، في الفترة ما بين 2000 و2010، سجلت البلاد استثمارًا أجنبيًا مباشرًا بقيمة **53.5 مليار دولار**، بينما كان الدين الخارجي في تلك الفترة 35 مليار دولار. هذه الأرقام تكشف جوهر المشكلة: الاعتماد على الاستدانة لتحسين البنية التحتية لم يُفضِ إلى تحقيق التنمية المنشودة، بل ساهم في تعميق الأزمة المالية.

من أهم العيوب الهيكلية في الاقتصاد المصري أن النمو الاقتصادي كان محفّزًا بالاستهلاك بنسب كبيرة تجاوزت **80%** في بعض السنوات، مما ساهم في زيادة الطلب على الاستيراد بدلاً من تعزيز الإنتاج المحلي. هذا النمو غير المتوازن يزيد من الاعتماد على الأسواق الخارجية ويقلل من قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق الاستقرار الداخلي والنمو المستدام.

ثانياً: مؤشرات عدم التوازن الاقتصادي

تُظهر هذه المؤشرات تفاصيل عدم التوازن في توزيع الثروة والدخل وتأثير التضخم على حياة المواطن اليومية. كما تتضمن مناقشة لكيفية تآكل القوة الشرائية وتزايد تكاليف المعيشة، مما يعكس تحديات التفاوت الاقتصادي وعدم الاستفادة المتساوية من النمو الاقتصادي.

➢ مستويات الدخل:

تكشف البيانات عن فجوة واضحة في مستويات الأجور بين القطاعين العام والخاص، حيث تتدنى الأجور في القطاع الخاص بشكل يضعف القدرة الشرائية لشريحة كبيرة من المواطنين. هذه الفجوة تبرز الحاجة الملحة لوضع سياسات اقتصادية فعّالة لتحسين الأجور في القطاع الخاص، بما يعزز مستويات المعيشة ويدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

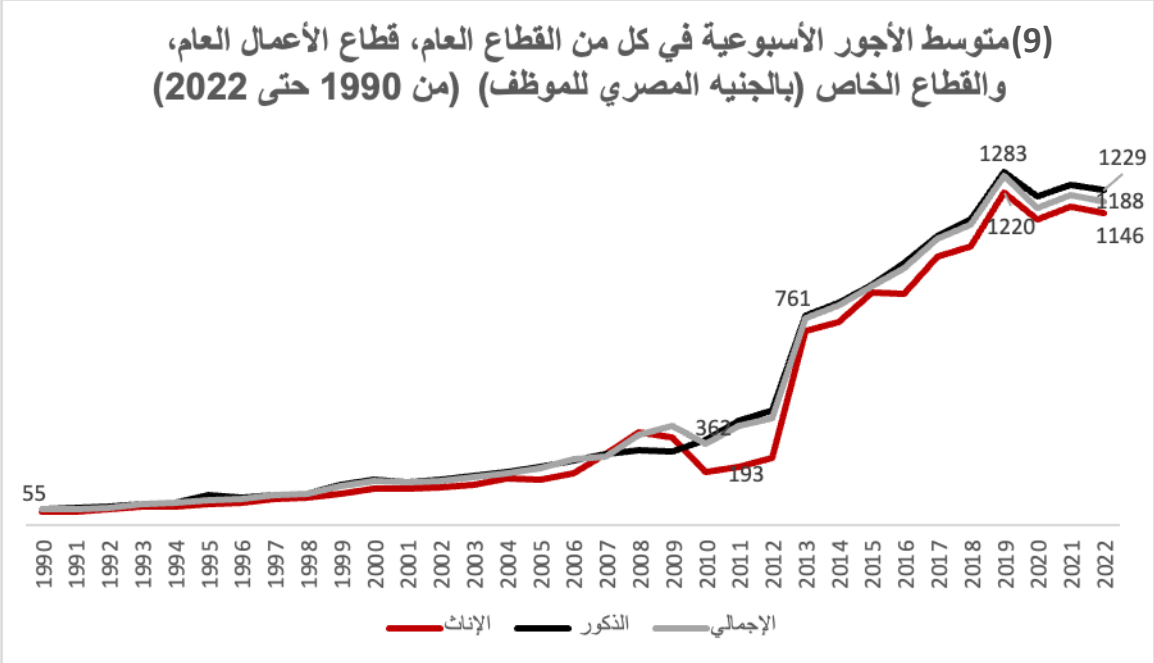

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء(CAPMAS, 2024)

يُظهر الرسم البياني **تزايد الأجور في مصر** بشكل عام خلال الفترة من **1990 إلى 2022**، إلا أن هذا النمو **لم يكن متساويًا** بين مختلف الشرائح الاجتماعية. تبرز البيانات أن الفئات ذات الدخل المرتفع استفادت بشكل أكبر من هذه الزيادات، في حين كانت الفئات ذات الدخل المتوسط

والمنخفض أقل استفادة. يؤدي هذا التفاوت إلى زيادة الفجوة الاقتصادية، حيث تتركز الثروة في أيدي شريحة محدودة من الأفراد، مما يعزز من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.
ويمكن تحليل **توزيع الأجور عبر الشرائح المختلفة** لإظهار التفاوت في معدلات النمو الاقتصادي والاستفادة منه. تشير هذه البيانات إلى أن **الفئات الأدنى دخلًا** تواجه تحديات أكبر في تحسين أوضاعها المالية، مما يحد من قدرتها على الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. يسهم ذلك في تعميق الانقسامات الاجتماعية ويؤثر سلبًا على العدالة الاقتصادية.

كما يؤدي **تركز الثروة** إلى تقويض الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث تجد **الفئات ذات الدخل المنخفض** نفسها في مواجهة صعوبات أكبر في تحسين مستوى معيشتها. هذا التفاوت في توزيع الدخل والفرص يفاقم من مشكلات التفاوت الاقتصادي ويزيد من الضغوط على السياسات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة .(CAPMAS, 2024)

لذا، تتطلب معالجة هذه الفجوة الاقتصادية تبني سياسات شاملة تهدف إلى تحسين توزيع الدخل وزيادة فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يعزز من العدالة الاقتصادية ويحد من التفاوت الاجتماعي.

➢ توزيع الثروة:

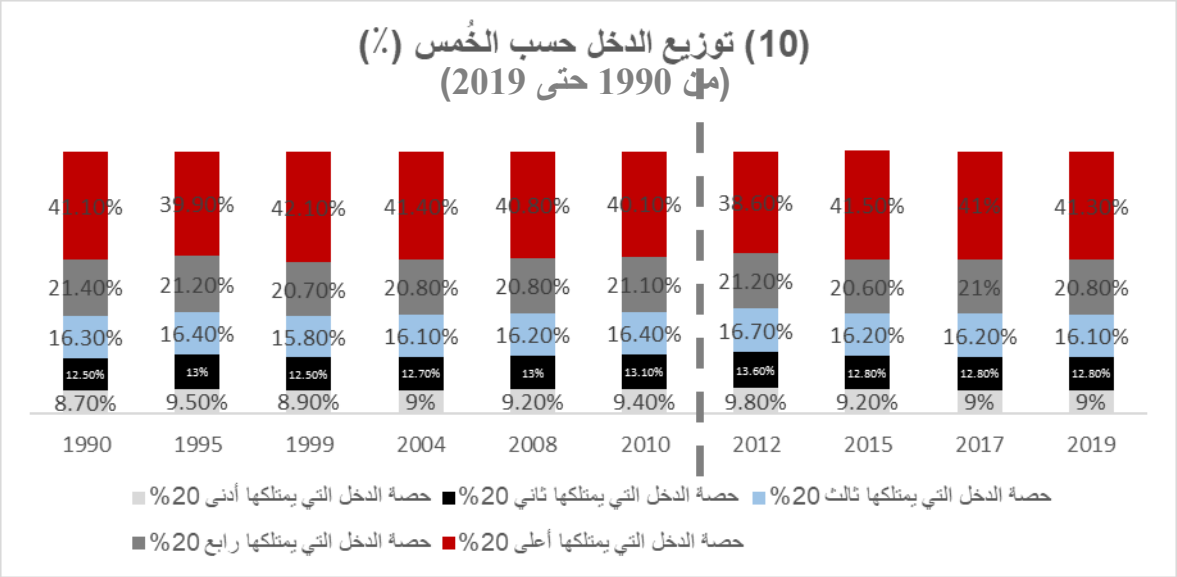

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء(CAPMAS, 2024)

يُظهر توزيع الدخل **حسب الخُمس** بين عامي 1990 و2019 تركزًا واضحًا للثروة في يد شريحة صغيرة من المجتمع، بينما تبقى حصص الدخل لباقي الفئات عند مستويات منخفضة. إذ يحصل **أعلى 20%** من السكان على الحصة الأكبر من الدخل، وقد استمرت هذه النسبة في

الارتفاع تدريجيًا على مدى السنوات لتصل إلى **41.30%** في عام 2019. في المقابل، تظل حصة أدنى **20%** من السكان عند نسب منخفضة ومستقرة نسبيًا، مما يعكس اتساع فجوة عدم المساواة الاقتصادية. ومن المرجح أن هذا التركز في الثروة قد تفاقم عقب عدة تخفيضات لقيمة الجنيه المصري في السنوات التي تلت ذلك، مما زاد من الضغط الاقتصادي على الفئات ذات الدخل المحدود ودفع الفجوة بين الشرائح الاقتصادية إلى مزيد من التوسع. يتزايد هذا التركز في الثروة تدريجيًا، ويرتبط ذلك بعدة عوامل اقتصادية، منها تخفيضات قيمة الجنيه المصري التي أدت إلى تآكل القيمة الفعلية للأجور، مما زاد الضغط على الفئات ذات الدخل المحدود وأدى إلى تدهور مستوى المعيشة لهذه الفئات. نتيجة لذلك، تزداد الفجوة بين الشرائح الاقتصادية، مما يضعف الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل .إن استمرار هذا التوزيع غير المتوازن للثروة وغياب سياسات فعالة لمعالجة فجوة الأجور وتوزيع الدخل، يمكن أن يؤدي إلى تفاقم مشكلات عدم المساواة ويزيد من الضغوط الاقتصادية على الفئات الأضعف. هذه التفاوتات لا تؤثر فقط على الاستهلاك والطلب المحلي، بل تهدد أيضًا النسيج الاجتماعي العام، وتضع تحديات إضافية أمام تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام.(CAPMAS, 2024)

هذا التوزيع يشير إلى **هيكل اقتصادي يفتقر للتوازن**، حيث تُتركز الثروة في قمة الهرم، بينما تتراجع فرص تحسين الأوضاع المالية للفئات الأدنى. استمرار هذه التفاوتات يهدد الاستقرار الاجتماعي، ويفرض **ضغوطًا اقتصادية** على الشريحة الأكبر من المواطنين الذين يعانون من محدودية الدخل والقدرة الشرائية.

➢ التضخم وتكاليف المعيشة:

يعد التضخم أحد العوامل المؤثرة بشكل كبير في تقليص استفادة المواطنين من النمو الاقتصادي؛ حيث يؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية للأفراد، مما يجعل أي تحسينات في معدلات الناتج المحلي الإجمالي غير محسوسة لدى شريحة واسعة من المجتمع، **وذلك لعدة أسباب.** أبرزها، أن ارتفاع الأسعار نتيجة التضخم **يقلل من القوة الشرائية للمواطنين**، حتى في ظل وجود نمو اقتصادي. ويؤدي ارتفاع الأسعار بوتيرة أسرع من معدلات الأجور أو الدخل الشخصي إلى إضعاف القدرة على شراء السلع والخدمات التي كانوا يستطيعون الحصول عليها سابقاً، مما يؤدي بدوره إلى **تقليص الفوائد المحتملة** التي يمكن أن تنجم عن النمو الاقتصادي، خصوصاً لدى الطبقات المتوسطة والفقيرة التي تعتمد على دخل ثابت ولا تمتلك استثمارات تواكب هذا الارتفاع.

إلى جانب ذلك، يُسهم التضخم المرتفع في **تقليص القيمة الحقيقية للمدخرات**، حيث تكون العوائد من المدخرات المصرفية أو الاستثمارات البسيطة غير كافية لمواكبة الزيادة المستمرة في الأسعار. ومن ثم، يجد المواطنون الذين يعتمدون على مدخراتهم أو الأصول المالية تراجعاً في ثروتهم الحقيقية، مما يقيد قدرتهم على تحسين مستوى معيشتهم.

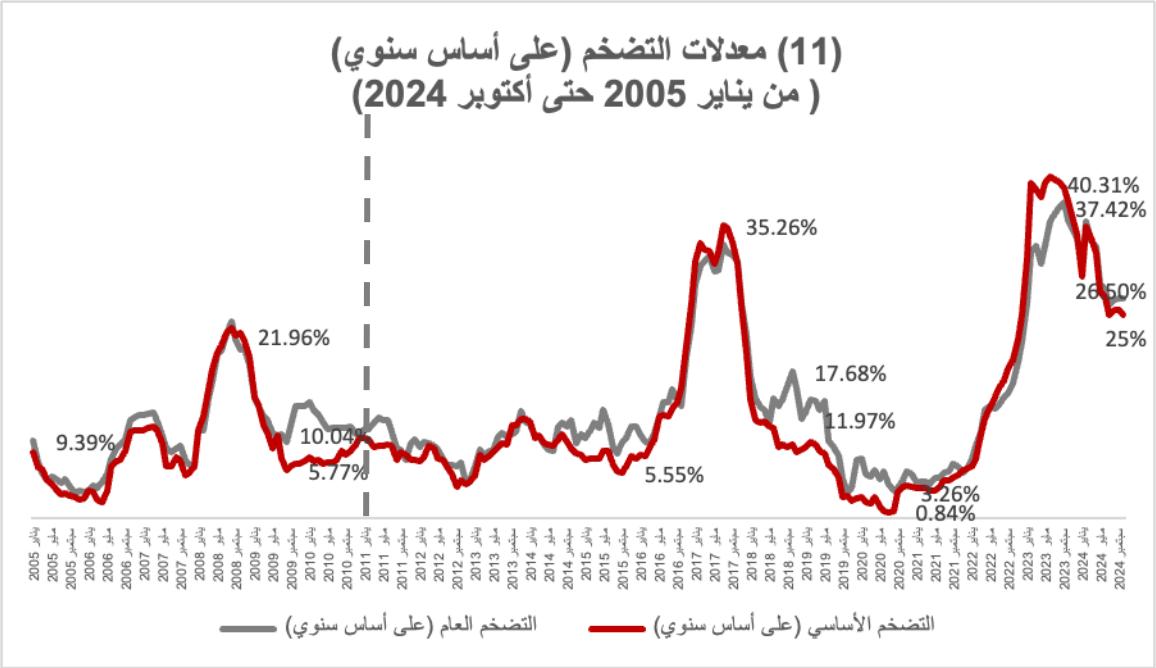

مصدر: البنك المركزي المصري (CBE, 2024)

معدلات التضخم (2005 – 2024): يُظهر الرسم البياني تصاعدًا حادًا في معدلات التضخم في مصر خلال الفترة من 2005 إلى 2024، حيث بلغ متوسط معدل التضخم السنوي نحو **12.1%** خلال العقد الماضي، وهو ما يُعادل **ضعف المتوسط** المسجل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يعكس هذا الارتفاع المستمر تآكلًا متسارعًا في القوة الشرائية، مما دفع بملايين المصريين نحو خط الفقر. تحول التضخم بذلك من مجرد تحدٍ اقتصادي إلى **أزمة إنسانية** عميقة، تؤثر بشكل مباشر على حياة الأسر وتفاقم من معاناتهم المعيشية.

ويتسارع معدل التضخم بشكل ملحوظ، حيث سجل **في المناطق الحضرية 26.5%** في أكتوبر 2024 مقارنة بـ**26.4%** في سبتمبر من نفس العام. يُعزى هذا التسارع **جزئيًا إلى الارتفاع الحاد في أسعار الوقود**، التي زادت بنسبة **9%** خلال أكتوبر، وهو ما لم يظهر بشكل كامل في البيانات الحالية. من المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في نوفمبر، مدفوعًا بزيادات إضافية في أسعار السلع، بما في ذلك منتجات التبغ.

في ظل هذه الظروف، تُجري الحكومة المصرية **محادثات مع صندوق النقد الدولي** لإعادة جدولة **خطة التخلص التدريجي من الدعم**. تهدف هذه المحادثات إلى تعديل الأهداف والجداول الزمنية للإصلاحات الاقتصادية المتفق عليها، فيما يجري الصندوق مراجعته الرابعة للبرنامج. يمكن أن يسهم هذا التعديل في تخفيف تأثير التضخم على المواطنين، مع تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي.

➢ تأثير تقلبات سعر الصرف والتضخم على الاقتصاد المحلي:

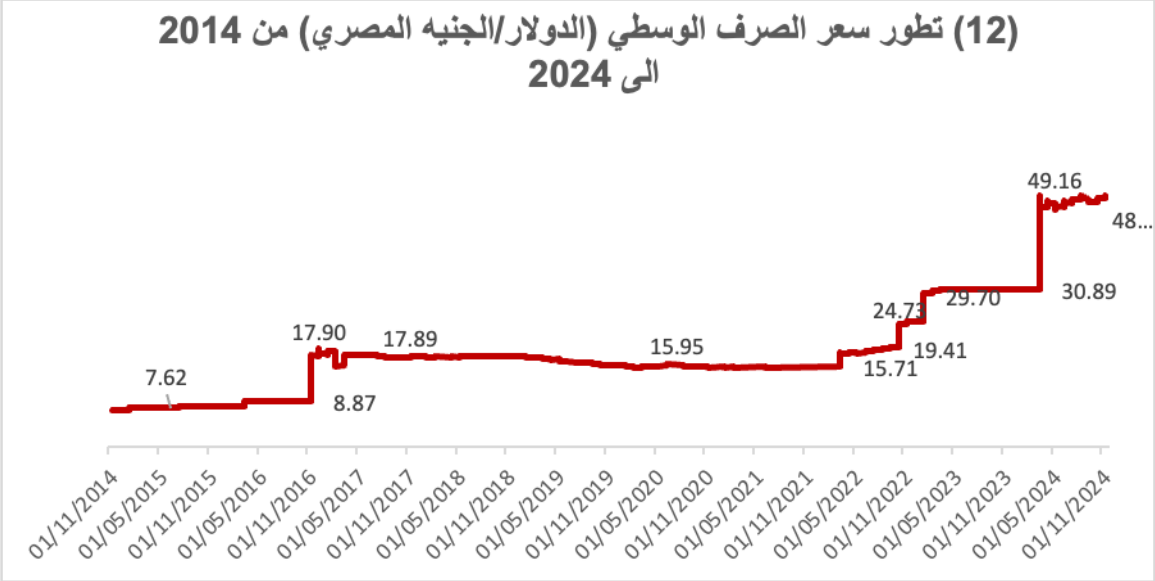

المصدر: البنك المركزي المصري (CBE, 2024)

يظهر الرسم **تدهورًا حادًا** في قيمة الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي (2014 – 2024)، مما أدى إلى ارتفاعات هائلة في أسعار **الواردات** وزيادة هائلة في تكلفة الحياة. هذا الانهيار في سعر الصرف ليس إلا **مؤشرًا واضحًا** على ضعف الاقتصاد الوطني وعجزه عن الصمود أمام الأزمات، مما يجعل المواطنين يدفعون ثمن هذه السياسات بارتفاع غير مسبوق في تكاليف المعيشة الأساسية.

➢ تأثير التضخم على الحياة اليومية للمواطنين ونسبة الاستهلاك:

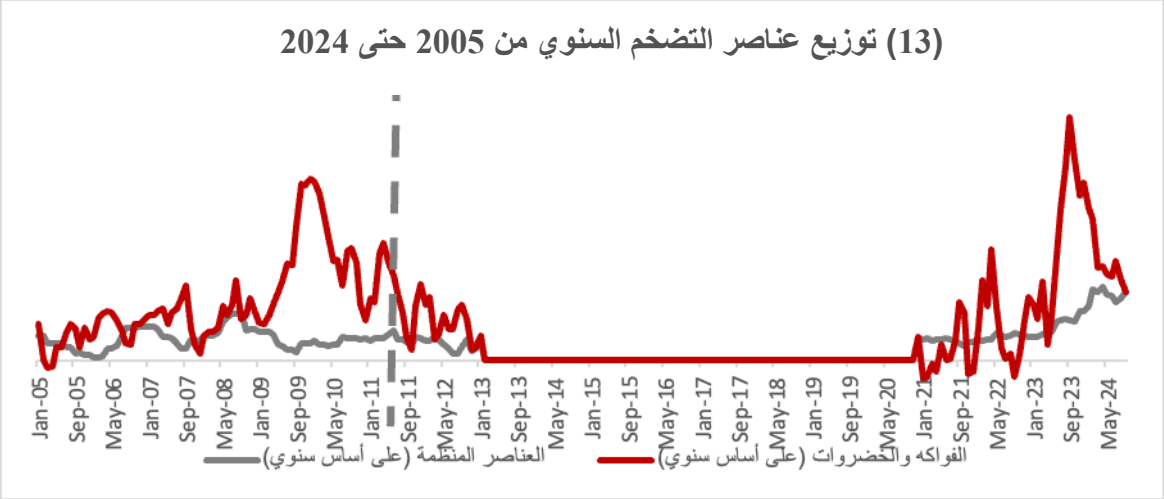

المصدر: البنك المركزي المصري (CBE, 2024)

سجل مؤشر أسعار الطعام والمشروبات ارتفاعًا بنسبة **27.74%**، مما يجعلها الفئة الأكثر تأثيرًا في سلة استهلاك الأسر المصرية، نظرًا لأنها تشمل الاحتياجات الأساسية التي تؤثر على المواطنين بشكل يومي. هذه الزيادة تمثل جزءًا من التقلبات السعرية التي شهدتها هذه الفئة، والتي لا تقتصر على الارتفاعات فقط، بل تعكس أيضًا المخاطر المرتفعة التي تؤثر على توقعات المستهلكين بشأن التضخم. تؤدي هذه التوقعات إلى تضخيم الضغوط التضخمية من خلال تأثيرها على القرارات المستقبلية، مما يسهم في تعزيز معدلات التضخم العام والأساسي، ويعقد من الجهود المبذولة للسيطرة عليه.

في أكتوبر 2024، أظهرت البيانات **تباطؤًا في نصف مكونات سلة التضخم**، بينما بقيت بعض العناصر الأخرى عند مستوياتها، **في حين سجلت ثلاث فئات فقط تسارعًا ملحوظًا، وهي الملابس والأحذية، السكن والوقود، والرعاية الطبية.** ورغم التراجع النسبي لتضخم أسعار المواد الغذائية والمشروبات، التي تعد **المكون الأكبر** في سلة التضخم، ارتفعت هذه الفئة بنسبة **27.3%** على أساس سنوي في أكتوبر، بانخفاض قدره **0.4 نقطة مئوية** مقارنة بالشهر السابق. أما على أساس شهري، فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة **1.1%**، مقارنة بزيادة **2.6%** في سبتمبر.

لم تنعكس بعد التأثيرات الكاملة لزيادات أسعار الوقود والتعليم على معدلات التضخم في أكتوبر. فبالرغم من زيادة أسعار الوقود في منتصف الشهر بنسبة تصل إلى **17%** وارتفاع تكاليف التعليم بشكل كبير، من المتوقع أن تظهر هذه التأثيرات بشكل أكبر في بيانات التضخم لشهر نوفمبر وما بعده. ومن المرجح أن تُسجل هذه المصروفات المتعلقة بالتعليم في فبراير 2025 مع بدء الفصل الدراسي الثاني.

جدول 1: مؤشر أسعار المستهلك وأوزان المكونات الرئيسية

الرئيسية - جميع البنود	الوزن في السلة (بالنسبة المئوية) في 2024	الوزن في السلة (بالنسبة المئوية) في 2023	مؤشر أسعار المستهلكين في الحضر September 2024	نسبة التغير السنوية بين سبتمبر 2023 وسبتمبر 2024
الطعام والمشروبات	35.872%	32.73%	294.7	27.74%
التبغ والمنتجات المرتبطة به	4.634%	19.46%	284.1	37.71%
الملابس والأحذية	4.671%	8.59%	184.7	25.65%
الإسكان، والمياه والكهرباء والغاز والوقود	18.049%	6.66%	146.2	14.04%
الأثاث والمعدات المنزلية وصيانة المسكن الروتينية	4.074%	5.49%	221.8	24.47%
الرعاية الطبية	9.042%	4.98%	195.7	28.24%
النقل	6.051%	4.41%	218.9	31.87%
الاتصالات	2.321%	4.38%	122.1	13.79%
التسلية والثقافة	2.104%	4.37%	300.2	46.44%
التعليم	4.395%	3.92%	224.3	18.36%
الفنادق والمقاهي والمطاعم	4.271%	2.75%	290	35.96%
السلع والخدمات المتنوعة	4.517%	2.24%	203.5	21.49%
اجمالي		**100.00%**	231.4	26.45%

المصدر: البنك المركزي المصري(CBE, 2024)

شهدت مصر **تصاعدًا حادًا** في معدلات التضخم، حيث بلغ معدل التضخم العام **231.4** في سبتمبر 2024 مقارنة بـ**183** في نفس الشهر من العام السابق، وهو ما يعكس **ارتفاعًا** بنسبة **35.1%**، ليصبح الأعلى منذ يونيو 1986. تعود هذه القفزة إلى الارتفاعات الملحوظة **في أسعار السلع والخدمات الأساسية**، حيث زادت أسعار التبغ بنسبة **37.71%** نتيجة لتكاليف الإنتاج المتزايدة أو تغييرات في السياسات الضريبية، كما ارتفعت **أسعار الملابس** بنسبة **25.65%**، رغم انخفاض وزنها النسبي في السلة الاستهلاكية. أما **فئة الإسكان**، التي تمثل مكونًا أساسيًا في إنفاق الأسر، فقد شهدت زيادة بنسبة **14.04%**، مما زاد من الأعباء المالية على الأسر. **الأثر الأكثر وضوحًا للتضخم كان في أسعار المواد الغذائية**، التي تجاوزت زياداتها **60%** في بعض الفترات، مما أدى إلى تآكل القدرة الشرائية للأسر ذات الدخل المحدود بشكل أكبر مقارنة بدول مثل المغرب، حيث سجل تضخم الغذاء نحو **12%** فقط.

مقارنةً بالدول الأخرى، يتضح أن معدل التضخم في مصر **يتجاوز كثيرًا مثيله في دول الخليج**، مثل الإمارات التي حافظت على معدل تضخم **أقل من 5%**. على الصعيد الإقليمي، تُقارن مصر بتركيا التي سجلت معدل تضخم **58.9%** في العام ذاته، بينما **تُقارن عالميًا بالأرجنتين** التي تعاني

من تضخم مفرط تجاوز **120%.** هذه المؤشرات تضع مصر على حافة التضخم المفرط، مما يتطلب استجابات اقتصادية عاجلة لتجنب تبعات اجتماعية خطيرة مثل زيادة معدلات الفقر والهجرة. وفي هذا السياق، يتجلى التباين في السياسات بين مصر ودول أخرى مثل جنوب إفريقيا، التي واجهت التضخم عبر برامج دعم مباشرة للفئات الفقيرة، والمملكة العربية السعودية التي استخدمت برامج نقدية للحد من تأثير التضخم.

باتت انعكاسات التضخم في مصر واضحة على الأسر المصرية، **خصوصًا الطبقة الوسطى،** التي تواجه ضغوطًا مالية كبيرة تدفعها إلى تقليل نفقاتها الأساسية والتوجه نحو أنماط **معيشية تقشفية**. يُعمّق هذا الوضع الإحساس بالفقر بسبب عدم التناسب بين معدلات التضخم وزيادات الأجور. **وبالنظر إلى سيناريوهات الدول التي عانت من التضخم المفرط، مثل فنزويلا،** يتضح أن مصر تواجه تحديات كبيرة، ولكنها لا تزال في موقع يمكنها من اتخاذ تدابير إصلاحية حاسمة لتجنب هذه السيناريوهات. تتطلب مواجهة هذا الوضع سياسات إنفاق حكومي مُعقلنة، وخطة لترشيد الإنفاق العام، والحد من التدخل الحكومي في الأسواق للسيطرة على التضخم وتقليل آثاره الاجتماعية والاقتصادية.

موازنة المواطن وتآكل القوة الشرائية:

يهدف هذا المؤشر إلى تقييم مدى انعكاس النمو الاقتصادي والاستثمارات المتزايدة على حياة المواطنين من خلال دراسة تكاليف المعيشة، التضخم، ومستوى الدخل الحقيقي.

جدول2: "موازنة المواطن" خلال السنوات المختلفة

المؤشر	2014-2015	2015-2016	2020-2021	2021-2022	2022-2023	2023-2024	2024-2025
إجمالي الاستثمارات	-	75 مليار جنيه	280.7 مليار جنيه (استثمارات عامة)	1.25 تريليون جنيه	1.4 تريليون جنيه	1.6 تريليون جنيه	1.92 تريليون جنيه
معدل النمو المتوقع للناتج المحلي	3.8%-4.0%	4.70%	3.4%-4.5% (تأثير كورونا)	5.40%	5.50%	4.10%	5.50%
المستهدف للتضخم	10%-11%	9%	8.50%	7% (±2%)	-	16%	11%
الدين العام المتوقع إلى الناتج المحلي	92%-93%	91%-92%	83%	89.90%	85.60%	91.30%	90% بحلول يونيو 2025
الحد الأدنى للأجور	-	-	-	2,700 جنيه	3,500 جنيه	4,000 جنيه	-
الفائض الأولي	-	-	2% من الناتج المحلي	1.5% من الناتج المحلي	1.5% من الناتج المحلي	2.5% من الناتج المحلي	2.5% من الناتج المحلي
دعم الخبز	22.3 مليار جنيه	38 مليار جنيه	100.2 مليار جنيه	87.2 مليار جنيه مخصصة لدعم الخبز والمواد الغذائية	71 مليون مستفيد	70 مليون مستفيد	-
الإنفاق على الحماية الاجتماعية / الأجور	-	-	335 مليار جنيه (أجور)		400 مليار جنيه + 5.4 مليار جنيه (تكافل وكرامة)	470 مليار جنيه (أجور)	202 مليار جنيه (دعم وأجور)
الإنفاق على الصحة	42.4 مليار جنيه	49.2 مليار جنيه	100.2 مليار جنيه	275.6 مليار جنيه	310 مليار جنيه	75 مليار جنيه	-
الإنفاق على التعليم	104.3 مليار جنيه	109.7 مليار جنيه	105 مليار جنيه	256 مليار جنيه	475.7 مليار جنيه (يشمل التعليم العالي وما قبل الجامعي)	99.4 مليار جنيه	-
معدل البطالة	13.40%	12.70%	-	-	-	7.30%	من المتوقع أن ينخفض (لم يتم تحديد التفاصيل)

المصدر: وزارة المالية (Ministry of Finance, 2024)

ومن خلال هذا الجدول نستنتج: -

- **نمو الاستثمارات:** شهدت مصر زيادة ملحوظة في الاستثمارات، حيث ارتفعت من **75 مليار جنيه** في 2015-2016 إلى **1.92 تريليون جنيه** في 2024-2025. ومع ذلك، **لم يترجم هذا النمو إلى نمو اقتصادي مستدام**، إذ تأثرت البلاد بعدة أزمات، منها جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى تباطؤ النمو إلى 3.4%-4.5% في 2020-2021. وبالإضافة إلى ذلك، تراجعت معدلات النمو إلى 4.1% فقط في 2023-2024، مما يشير إلى أن العوائد الناتجة عن هذه الاستثمارات لم تنعكس بشكل فعّال على الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يمكن أن يُعزى إلى انخفاض كفاءة إدارة الموارد الاقتصادية.
- **معدلات التضخم وتآكل الأجور:** ارتفعت معدلات التضخم إلى مستوى قياسي بلغ **16%** في 2023-2024، مما أسفر عن تآكل كبير في القيمة الحقيقية للأجور. على الرغم من رفع **الحد الأدنى للأجور من 2700 جنيه** في 2021-2022 إلى 4000 جنيه في 2023-2024، فإن هذه الزيادات لم تكن كافية لمواكبة الارتفاع المتزايد في تكاليف المعيشة، مما أثر سلبًا على القدرة الشرائية للمواطنين وزاد من أعبائهم المعيشية.
- **مستويات الدين العام:** شهدت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي تحسنًا في عام 2020-2021، حيث انخفضت إلى 83%، لكنها **ارتفعت مجددًا** إلى **91.3%** في 2023-2024. هذه الزيادة تعكس التحديات الكبيرة التي تواجه الحكومة في تحقيق توازن بين إدارة مستويات الدين وبين تلبية الاحتياجات التنموية والاجتماعية، مما يشير إلى صعوبات حقيقية في تحقيق استدامة مالية طويلة الأمد.
- **دعم الخبز:** زادت مخصصات دعم الخبز بشكل كبير، حيث ارتفعت من **22.3 مليار جنيه** في 2014-2015 إلى **100.2 مليار جنيه** في 2020-2021. **ومع ذلك، انخفضت هذه المخصصات إلى 87.2 مليار جنيه في السنوات اللاحقة**، مما يعكس جهود الحكومة لترشيد الدعم من خلال تشديد معايير الاستحقاق وتقليل عدد المستفيدين، وهو ما يؤشر إلى **ضغط إضافي** على الفئات الأكثر ضعفًا.

خلاصةً، على الرغم من **الزيادة** الكبيرة في الاستثمارات، **لم تؤدِّ** هذه الاستثمارات إلى تحسين ملموس في رفاهية المواطنين. تُظهر **معدلات التضخم المرتفعة** وضعف السيطرة على الأسعار تآكل الدخل الحقيقي للمواطنين، حتى مع رفع الحد الأدنى للأجور. وهذا يعكس الحاجة الملحة إلى سياسات اقتصادية شاملة تهدف إلى تحسين جودة حياة المواطنين ومواجهة التحديات الاقتصادية المتزايدة.

➢ الإعتصار الثلاثي:

تعكس المؤشرات السابقة تبعات وآثار سلبية واضحة على جودة الحياة، حيث تؤدي إلى ما يمكن أن نُطلق عليه **"الاعتصار الثلاثي"**، وهو ضغط اقتصادي مركب يواجه المواطن المصري من ثلاثة أبعاد أساسية،

- **أولاً، تراجع الإنفاق العام:** انخفاض الإنفاق العام بنسبة **32%** منذ 2014، مما يؤدي إلى ضعف الخدمات الأساسية ويزيد من عبء الحياة اليومية على المواطن.
- **ثانياً، التضخم الحاد:** ارتفاع معدلات التضخم بنسبة **342%** خلال العقد الماضي، ما أدى إلى تآكل المدخرات وانهيار القدرة الشرائية، مُخلّفًا آثارًا سلبية على جودة الحياة.
- **ثالثاً، توسّع في الضرائب:** ازدياد الضرائب على الدخل الشخصي بسبب توسع ضرائب الاستهلاك، مما يفرض عبئًا ماليًا إضافيًا على المواطن ويزيد من تدهور معيشته.

يتجلى من الرسم تأثير **"الضغط الثلاثي"** على الحياة المعيشية للمصريين، إذ يُلقي **تراجع الإنفاق العام**، و**التضخم الحاد**، و**التوسّع في الضرائب** بثقلهم على المجتمع، مسببين تآكل المدخرات وارتفاع مستويات الفقر.

الشكل (14) الاعتصار الثلاثي.

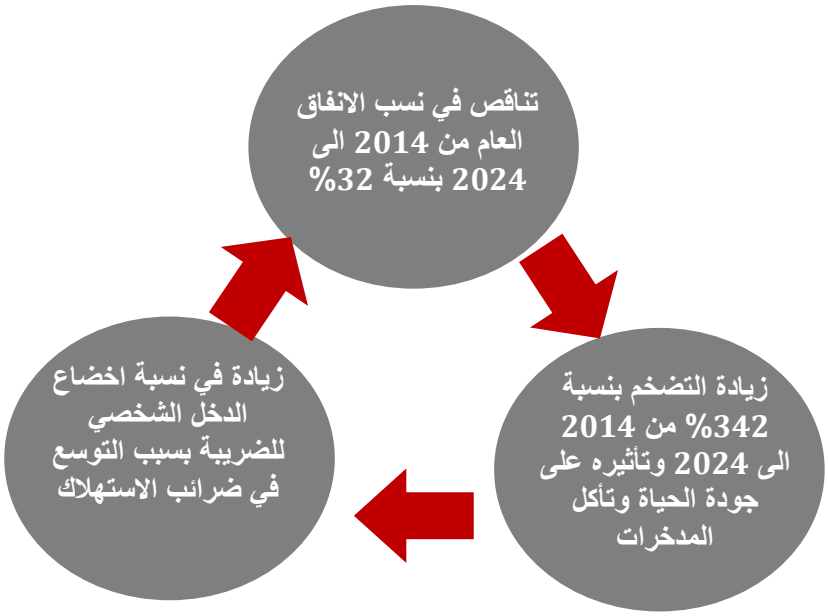

المصدر: إعداد الباحث.

خلاصةً، تؤكد نتائج تحليل البيانات والمؤشرات أن الوضع الاقتصادي الراهن يمثل **تهديدًا حقيقيًا** لاستقرار البلاد، ويعكس بجلاء أن السياسات الاقتصادية الحالية قد تؤدي بالمجتمع إلى **تحديات هيكلية عميقة**. بناءً على ذلك، يصبح من الضروري اتخاذ إجراءات **جذرية** و**مستدامة** لمعالجة هذه الأزمات المتراكمة بعمق وشفافية.

انعكاسات الفجوة على المواطن: لماذا لا يشعرالمواطن بالنمو الاقتصادي؟

رغم تسجيل مصر معدلات نمو اقتصادي إيجابية وفقًا للإحصاءات الرسمية، فإن شريحة واسعة من المواطنين **لا تشعر بتحسن ملموس** في مستوى معيشتها. هذا التباين يظهر بوضوح في مؤشرات الفقر والبطالة، فضلاً عن متوسطات الأجور التي تظل غير متناسبة مع الزيادات في تكاليف المعيشة. وفقًا للبيانات والتقارير المتاحة (غلوش، عبد السميع، ومحمد المغير، 2022)، ارتفع الائتمان الاستهلاكي المقدم من البنوك للأفراد، وهو مؤشر على اعتماد الأسر على القروض لتلبية احتياجاتها الأساسية، إلى **918 مليار جنيه** في عام 2023 مقارنة بـ**754 مليار جنيه** في عام 2022، ما يمثل نموًا بنسبة **3.6%** خلال الفترة من يناير إلى أبريل 2024 (Alternative Policy Solutions, 2024).

يمكن تفسير هذا التناقض بين النمو الاقتصادي الكلي وواقع الحياة اليومية بعدد من العوامل المرتبطة بالفجوة الاقتصادية – التي تم تناولها في الورقة سلفاً-، **من أبرزها،**

1- **ضعف تأثير النمو الاقتصادي على القطاعات التي تمس الحياة اليومية:** حيث تتركز مكاسب النمو في قطاعات معينة مثل العقارات والبنية التحتية، والتي قد لا تلبي احتياجات شريحة واسعة من المواطنين.

2- **التضخم وتآكل القوة الشرائية:** مع ارتفاع مستويات التضخم، تتآكل القوة الشرائية للمواطن، ما يجعل أي مكاسب اقتصادية غير قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين بشكل كافٍ.

3- **تراجع الإنفاق الاجتماعي وضعف الخدمات الأساسية:** أدى ضعف الإنفاق الاجتماعي إلى تدهور جودة الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، ما يحد من تحسن معيشة المواطن حتى في ظل نمو الاقتصاد.

4- **تركيز الثروات وتزايد التفاوت الاجتماعي:** يتزايد التفاوت الاجتماعي مع تركز الثروات في أيدي قلة، مما يعمق من إحساس المواطن بعدم استفادته من مكاسب الاقتصاد الكلي.

5- **محدودية المشاركة في اتخاذ القرار الاقتصادي:** يفتقر المواطن إلى الشعور بالمشاركة في القرارات الاقتصادية التي تؤثر على حياته اليومية، مما يحد من شعوره بالتحسن المعيشي.

6- **الفساد والمحسوبية:** يؤثر الفساد في توزيع الموارد ويعرقل تحسين معيشة المواطن، حيث تذهب مكاسب النمو إلى قطاعات محددة أو فئات معينة دون الآخرين.

7- **ضعف الشفافية في عرض البيانات الاقتصادية:** يؤدي ضعف الشفافية في المعلومات الاقتصادية إلى غياب الثقة في التصريحات الحكومية حول التحسن الاقتصادي.

8- **الخلط بين مفهومي التدفقات النقدية والإيرادات**: تشير بعض التصريحات الحكومية إلى **حجم التدفقات النقدية الواردة** إلى الدولة إلى وجود خلط بين مفهوم التدفقات والإيرادات، وهو ما قد

يعزز **شعور المواطن بالتهميش**، وعدم الاستفادة من مؤشرات التحسن الاقتصادي الكلي. إذ تثير هذه التصريحات **تساؤلات** حول **مدى قدرة هذه التدفقات على تحسين معيشته.**

من الناحية الاقتصادية، تنقسم الموارد المالية إلى نوعين:

1- **التدفقات النقدية:** تشمل **حركة الأموال إلى الاقتصاد ومنه**، مثل الاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل "الأموال الساخنة"، وأرباح السياحة والصادرات. تؤثر هذه التدفقات في ميزان المدفوعات وتدعم احتياطيات العملة الصعبة، إلا أنها **لا تُعتبر إيرادات ثابتة** يمكن للدولة

استخدامها بشكل مستدام لتحسين معيشة المواطنين، باستثناء ما يُحصّل من ضرائب على بعض هذه التدفقات.

2- **الإيرادات:** تتألف من **الأموال التي تدخل إلى خزينة الدولة بشكل ثابت ومستمر**، مثل الضرائب، رسوم الخدمات الحكومية، وإيرادات الموارد الطبيعية. تُستخدم هذه الإيرادات لتمويل المشاريع والخدمات العامة، مما يسمح للدولة بتحقيق تأثير إيجابي ملموس على المواطنين وتنفيذ خطط تنموية طويلة الأمد.

ورغم إعلان الحكومة عن حجم التدفقات النقدية، فإنها تمثل **استثمارات قصيرة الأجل** يمكن سحبها في أي وقت، وبالتالي، ليست مصادر إيراد ثابتة ولا يمكن الاعتماد عليها لتحسين معيشة المواطنين بشكل مستدام. لذا، فإن الاعتماد على هذه التدفقات **كدليل على تحسن الاقتصاد قد يكون مضللًا للمواطنين**، ويسهم في شعورهم بأن مكاسب الاقتصاد الكلي لا تنعكس على حياتهم اليومية.

في المجمل، يُدرك **المواطن البسيط** التحسن الاقتصادي من خلال **تغييرات ملموسة** في حياته اليومية، تشمل القدرة على تأمين **الاحتياجات الأساسية** والوصول إلى **الخدمات العامة** الجيدة، بالإضافة إلى **فرص عمل مستدامة**. ومع استمرار الفجوة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي وواقع الحياة، يبقى الشعور العام بعدم التحسن قائمًا. هذا يؤكد على **ضرورة تبني سياسات اقتصادية شاملة** تستهدف إعادة توزيع الموارد، تعزيز الإنفاق الاجتماعي، ورفع مستويات الشفافية، حتى يشعر المواطن بأثر التحسن الاقتصادي مباشرة.

نماذج دولية في مواجهة فجوة النمو الاقتصادي

تُظهر التجارب الدولية أن معدلات النمو الاقتصادي الإيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي لا تترجم بالضرورة إلى تحسينات ملموسة في معيشة المواطنين. تواجه العديد من الدول، بما في ذلك مصر، تحديات تتعلق بعدم انعكاس النمو الاقتصادي على تحسين جودة الحياة لأغلبية السكان (OECD, 2010). وتستعرض النقاط التالية بعض النماذج الدولية التي تُبرز هذا التحدي، بالإضافة إلى أمثلة لسياسات ناجحة تمكنت من تجاوز هذه الفجوة.

➢ نماذج دولية لم تنجح في تحقيق نمو شامل

- **الهند**

على مدى العقدين الماضيين، سجلت الهند معدلات نمو اقتصادي تتراوح بين 6-8% سنويًا، إلا أن هذا النمو لم يسهم دائمًا في تحسين معيشة معظم المواطنين، خاصةً في المناطق الريفية. وارتفعت مستويات التفاوت في الدخل، حيث زادت ثروات الطبقات العليا، بينما ظلت الفئات الفقيرة في ظروف معيشية صعبة. يعود ذلك إلى تركيز النمو في قطاعات مثل التكنولوجيا والخدمات، مما أدى إلى تهميش القطاعات الزراعية والصناعية التي توفر فرص عمل واسعة للأيدي العاملة (Asia Society, 2023).

- **البرازيل**

خلال الفترة 2003-2013، استفادت البرازيل من ارتفاع الطلب العالمي على المواد الأولية، مما ساهم في تحقيق معدلات نمو عالية. لكن توزيع الثروات غير المتكافئ حال دون استفادة الطبقات الفقيرة من هذا النمو، مما زاد من التفاوت الاقتصادي. ومع تراجع أسعار السلع الأساسية، دخلت البلاد في ركود اقتصادي، أدى إلى تفاقم الفقر ومشكلات البطالة، وأبرز الحاجة إلى سياسات تنموية أكثر شمولية (OECD, 2010).

- **نيجيريا**

تُعتبر نيجيريا واحدة من أكبر اقتصادات إفريقيا، حيث يمثل قطاع النفط أساس الاقتصاد ويسهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة. لكن مستويات الفقر ظلت مرتفعة، وذلك بسبب الاعتماد المفرط على قطاع النفط الذي يخلق فرص عمل محدودة، بالإضافة إلى انتشار الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية. وقد أدى ضعف التنويع الاقتصادي إلى فشل الحكومة في توزيع مكاسب النمو على مختلف شرائح المجتمع (OECD, 2010).

➢ نماذج دولية ناجحة في تحقيق نمو شامل

- **كوريا الجنوبية**

في الستينيات، كانت كوريا الجنوبية تعاني من مستويات فقر مرتفعة وتفاوت اقتصادي كبير. ومع ذلك، تبنت الحكومة استراتيجيات طويلة الأمد استهدفت تحسين التعليم، تطوير البنية التحتية، وتنمية الصناعات التحويلية. وقد أدت السياسات التي ركزت على الحد من الفقر ودعم الطبقة المتوسطة إلى تحويل النمو الاقتصادي إلى تحسن فعلي في معيشة المواطنين، مما جعل كوريا الجنوبية مثالًا ناجحًا لتحقيق نمو شامل (OECD, 2017).

- **فيتنام**

منذ الثمانينيات، بدأت فيتنام عملية إصلاح اقتصادي شاملة تحت مسمى "دوي موي"، حيث ركزت على تحرير الاقتصاد، تحسين البنية التحتية، وجذب الاستثمارات الأجنبية. كما اعتمدت الحكومة سياسات اجتماعية شاملة تضمنت برامج لدعم الفئات الفقيرة، خاصة في المناطق الريفية. أسفرت هذه السياسات عن تخفيض ملحوظ في معدلات الفقر وتحقيق نمو اقتصادي مستدام (World Bank, 2009).

- **رواندا**

بعد الإبادة الجماعية في التسعينيات، أصبحت رواندا واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في إفريقيا. بدلاً من التركيز على القطاعات التقليدية فقط، اتجهت الحكومة نحو تحسين الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة، وتعزيز دور المرأة في الاقتصاد. وقد ساهمت هذه السياسات في رفع مستويات المعيشة لملايين المواطنين وتحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولًا (World Bank, 2024).

الدروس المستفادة

تشير هذه التجارب إلى أهمية تبني استراتيجيات تتجاوز مجرد تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وتستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين توزيع الدخل. ففي بعض الأحيان، تركز الحكومات على تحفيز النمو الاقتصادي دون مراعاة الأبعاد الاجتماعية، مما يؤدي إلى تزايد التفاوت الاقتصادي بين الشرائح المختلفة. ومن هنا تأتي أهمية التركيز على مؤشرات أخرى بجانب معدلات النمو، مثل توزيع الدخل، ومعدلات الفقر، وفرص التوظيف، لضمان استفادة مختلف فئات المجتمع من مكاسب النمو.

تثبت التجارب الناجحة، مثل كوريا الجنوبية وفيتنام، أن الاستثمار في التعليم وتبني سياسات للعدالة الاجتماعية يمكن أن يسهم في تحويل النمو الاقتصادي إلى رفاهية شاملة لجميع المواطنين. ويوضح ذلك أن النمو الاقتصادي وحده لا يكفي لتحقيق تحسن دائم في مستويات المعيشة، بل يتطلب أيضًا سياسات توجيهية تهدف إلى تحسين معيشة الأفراد، الحد من الفقر، وتحقيق توزيع عادل للثروات.

الجدول (3): ملخص النماذج الدولية

الدولة	الإيجابيات	السلبيات	ما يمكن تطبيقه في مصر
الهند	-نمو اقتصادي قوي بين 6-8% سنوياً.	-التفاوت في الدخل زاد بشكل كبير، حيث استفادت النخبة من قطاع التكنولوجيا والخدمات بينما بقيت المناطق الفقيرة مهمشة.	التركيز على القطاعات التي توفر فرص عمل مكثفة (كالزراعة والصناعة)، وتطوير الريف لضمان توزيع أفضل لثمار النمو.
البرازيل	حققت نموًا سريعًا بين 2003-2013 بفضل الطلب العالمي على المواد الخام.	لم يستفد الفقراء من النمو بسبب تفاوت توزيع الثروة، ونتج عن تراجع أسعار السلع ركود اقتصادي زاد من الفقر وعدم المساواة.	التنويع في الاقتصاد وعدم الاعتماد على الموارد الأولية فقط، مع تطبيق سياسات اجتماعية تهدف إلى تقليل التفاوت وتحقيق استفادة أوسع.
نيجيريا	تعتبر من أكبر الاقتصادات في إفريقيا، ويعد النفط ركيزة قوية لتحقيق النمو.	الفقر مرتفع بسبب التركيز على النفط الذي يخلق فرص عمل محدودة، مع وجود فساد وإدارة اقتصادية ضعيفة.	تنويع الاقتصاد خارج قطاع النفط، وتطوير سياسات قوية لمكافحة الفساد، مع التركيز على خلق فرص عمل أوسع في قطاعات متعددة.
كوريا الجنوبية	ركزت منذ الستينيات على التعليم والبنية التحتية والصناعات التحويلية، مما أدى إلى تحول شامل في مستوى المعيشة.	التحول استغرق عقودًا، تطلب التزامًا طويلاً واستثمارات ضخمة، ولم يكن النمو سريعاً في البداية.	تطبيق سياسات طويلة الأمد تركز على التعليم وتطوير البنية التحتية، ودعم الطبقة المتوسطة لتحقيق استدامة اقتصادية واجتماعية.
فيتنام	نفذت إصلاحات اقتصادية شاملة منذ الثمانينيات عبر "دوي موي" ونجحت في خفض معدلات الفقر وتحقيق نمو مطرد.	الإصلاحات واجهت تحديات في البداية، مع تفاوتات إقليمية بين الريف والمدن.	البدء في إصلاحات اقتصادية لتحرير السوق، والتركيز على الفئات الفقيرة والمناطق الريفية من خلال برامج دعم وتنمية محلية فعالة.
رواندا	ركزت بعد مأساة الإبادة الجماعية على التعليم والصحة وتعزيز دور المرأة، مما ساهم في تحسين حياة المواطنين.	الاقتصاد لا يزال يعتمد على المساعدات الخارجية، ويواجه تحديات في تنويع مصادر النمو.	التركيز على التنمية الاجتماعية مثل التعليم والصحة، وتعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد لضمان تحقيق نمو شامل ومستدام.

المصدر: إعداد الباحث مجمع من **(OECD, 2010; OECD,2017; World Bank 2007; World Bank 2024)**

دراسات أكاديمية

حظيت قضية تحقيق معدلات نمو اقتصادي دون انعكاس ملموس على تحسين مستويات المعيشة باهتمام العديد من الدراسات الأكاديمية، خصوصًا في الدول النامية والناشئة. سعت هذه الدراسات إلى تحليل الأسباب الكامنة وراء هذه الإشكالية وتقديم توصيات تساهم في تحقيق "النمو الشامل"، الذي يستفيد منه جميع المواطنين وليس فقط فئات معينة أو قطاعات محددة.

تشمل الأمثلة البارزة دراسة نُشرت في **"مجلة الاقتصاد التطبيقي"** عام 2019، حيث تم تناول حالتي الهند ونيجيريا كنموذجين لدول تحقق معدلات نمو مرتفعة، لكنها تعاني من تفاوتات اجتماعية واقتصادية كبيرة. استعرضت الدراسة بيانات تعود إلى عقدين من الزمن، مع التركيز على العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر في كلا البلدين. وأظهرت النتائج أن النمو الاقتصادي في الهند، والذي تمركز في قطاعي الخدمات والتكنولوجيا، أسهم بشكل محدود في تحسين مستويات المعيشة للفئات الفقيرة، لا سيما في المناطق الريفية، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الريف والحضر.

وفي نيجيريا، أشارت الدراسة إلى أن الاعتماد المفرط على قطاع النفط كمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية أدى إلى تركيز العوائد في أيدي فئة صغيرة دون خلق فرص عمل مستدامة للطبقات الأقل دخلًا. تؤكد هذه النتائج أن التركيز الاقتصادي على قطاعات معينة دون دعم تنمية شاملة للقطاعات الصناعية والزراعية قد يؤدي إلى نمو غير عادل.

من جهة أخرى، أشار تقرير صادر عن **"البنك الدولي"** عام 2020 بعنوان **"الإصلاحات المؤسسية والهيكلية لتعزيز الانتعاش الشامل"** إلى أهمية الحوكمة الجيدة والإصلاحات الهيكلية لتحقيق نمو شامل. واستند التقرير إلى تحليل لتجارب اقتصادية ناجحة، مثل كوريا الجنوبية وفيتنام، واللتين تمكنتا من تحويل النمو الاقتصادي إلى تحسن فعلي في مستويات المعيشة. وبيّن التقرير أن السياسات التي ركزت على التعليم، تحسين البنية التحتية، وتعزيز مشاركة القوى العاملة أسهمت بفاعلية في تحقيق نتائج تنموية شاملة(World Bank, 2020) .

كما تناولت دراسة أخرى نُشرت في **"مجلة التنمية الاقتصادية"** عام 2021 أسباب فشل بعض الدول، مثل البرازيل وجنوب إفريقيا، في تحقيق نمو اقتصادي يُخفّض الفجوة الاجتماعية (Acheampong, Adebayo, Dzator, & Koomson, 2023). خلصت الدراسة إلى أن الحكومات التي تركز على النمو الاقتصادي الكلي دون النظر إلى توزيع الدخل والثروات قد تفشل في تحسين مستويات المعيشة للفئات الأقل حظًا. في جنوب إفريقيا، على سبيل المثال، أظهرت البيانات أن النمو الاقتصادي منذ انتهاء الفصل العنصري كان مدفوعًا بشكل أساسي بالصناعات الكبيرة والشركات المتعددة الجنسيات، بينما ظل التفاوت الاقتصادي عميقًا في المجتمع.

تجمع هذه الدراسات على أن النمو الاقتصادي وحده لا يكفي لضمان تحسن مستويات المعيشة، بل يجب أن يرتبط بتوزيع عادل للموارد، تنويع الاقتصاد، ودعم القطاعات التي تسهم في خلق فرص

عمل للفئات الأكثر ضعفًا. كما أشارت الدراسات إلى أهمية الاستثمار في التعليم، تحسين البنية التحتية، وتوفير الخدمات الاجتماعية كعوامل حاسمة لضمان استفادة أوسع شرائح المجتمع من ثمار النمو الاقتصادي. كما تشير الدراسات الأكاديمية إلى أن السياسات المالية التي تركز على خفض التضخم وتحقيق الانضباط المالي تُعد من أفضل السبل لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطنين (Fouad، 2024).

التطبيقات النظرية من كتاب "لماذا تفشل الأمم" على الحالة المصرية

في كتاب "لماذا تفشل الأمم"، يميز دارون أسيموجلو وجيمس روبنسون بين نوعين من المؤسسات: **المؤسسات الشاملة (inclusive institutions)** التي تعزز المشاركة الواسعة وتوفر الفرص للجميع، والمؤسسات الإقصائية **(extractive institutions)** التي تستغل الموارد لصالح النخب الحاكمة. وتؤكد هذه النظرية أن المؤسسات الإقصائية تعيق النمو المستدام بسبب تركيز السلطة في أيدي قلة، مما يؤدي إلى تهميش الأغلبية. يمكن تطبيق هذا الإطار على الحالة المصرية، حيث يواجه الاقتصاد تحديات تتعلق بالفساد، سوء توزيع الموارد وغياب الحوافز للابتكار والنمو، مما يعوق الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة (Acemogulo & Robinson, 2012).

النمو الاقتصادي، وفقًا للنظرية، لا يكفي وحده لتحقيق التنمية المستدامة إذا كانت المؤسسات تفتقر إلى الشفافية والشمولية. الدول التي تنشئ مؤسسات شاملة قادرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام، لأن مواطنيها يشعرون بأنهم جزء من عملية صنع القرار ويستفيدون من الموارد العامة. في المقابل، الدول التي تعتمد على **المؤسسات الإقصائية** تعاني من تركز السلطة والموارد في أيدي قلة، مما يعزز التفاوت الاجتماعي والاقتصادي ويحد من استفادة المجتمع ككل من النمو الاقتصادي (Acemogulo & Robinson, 2012).

كيفية قياس "الشعور بالتحسن"

لقياس "الشعور بالتحسن" وانعكاس أداء الحكومة على حياة المواطن، تُستخدم **مجموعة من المؤشرات** التي تركز على تحسين جوانب المعيشة وجودة الحياة. وتشمل هذه المؤشرات مستويات الدخل ومعايير المعيشة **مع مراعاة معدلات التضخم**، وكذلك **معدلات البطالة** مع الاهتمام بجودة فرص العمل المتاحة، ومستوى الخدمات العامة من صحة وتعليم وبنية تحتية. يُعدّ **معدل الفقر** من أهم هذه المؤشرات لارتباطه المباشر بمدى تحسن المستوى المعيشي لأغلبية المواطنين، وهو ما يقتضي أن يتم قياسه بدقة وفقاً للمعايير الدولية، حيث أن أي تقصير في ذلك قد يشكك في صدقية الأداء الحكومي. (Fouad.2024)

تشير الدراسات إلى أن **"الشعور بالتحسن"** يعتمد بشكل كبير على مؤشرات أخرى تشمل القوة الشرائية للمواطن، ومدى وصوله إلى الخدمات الأساسية، وتكاليف المعيشة، إضافةً إلى جودة الحياة. **في الاقتصادات النامية، من الأهمية التركيز على هذه المؤشرات** باعتبارها الأكثر ارتباطاً بالرفاه الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي. (Jackson 2009)

وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي قد يعكس **تحسنًا ظاهريًا** في مؤشرات الاقتصاد الكلي، إلا أن **الفرق بين مفهومي "النمو" و"التنمية"** يجب أن يكون واضحًا لدى كل من المواطن والحكومة. **فالنمو وحده**، والذي غالبًا ما يتجسد في أرقام تشير إلى ارتفاع الناتج المحلي، لا يكفي لتحقيق تحسن ملموس في حياة المواطن. إن **عدم تمييز المواطن بين النمو** (كزيادة في الإنتاج الكلي) والتنمية (كنقلة نوعية في نوعية الحياة) **يحد من قدرته على مساءلة الحكومة** فيما يخص سياسات تحسين معيشته، ويجعله أكثر وعياً بالمطالبة بسياسات تُركز على التنمية المستدامة والشاملة، بدلاً من **مجرد النمو الرقمي** الذي قد لا يؤثر بشكل إيجابي على الأغلبية.

من ناحية أخرى، على **الحكومة** أن تعي أن **معدلات النمو المرتفعة وحدها لن تكون كافية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي**، إذ أن تحقيق إيرادات أو تدفقات اقتصادية مرتفعة، دون أن يرافقها تحسين فعلي في مستوى معيشة المواطنين، قد يؤدي إلى **فقدان الثقة بين الحكومة والمواطنين**. حينما لا يشعر المواطن بتحسن حقيقي في معيشته، تفقد **الأرقام الإيجابية للنمو قيمتها الواقعية**، مما يُبرز أهمية سياسات التنمية الشاملة التي تُترجم النمو إلى تحسن فعلي في حياة الناس (Jackson.2009)

تعتبر هذه المسائل جوهرية للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، حيث أن **غياب الشعور بالتحسن المعيشي يهدد بتزايد السخط الشعبي** ويؤثر سلبًا على استقرار المجتمع. ولذلك، فإن تحقيق الاستقرار الاجتماعي يتطلب استجابة حكومية تُركز على التنمية المستدامة والشاملة، وتأخذ بعين الاعتبار الظروف المعيشية للمواطنين بشكل متكامل. (Fouad, 2024)

واخيراً، تؤكد الدراسات الحديثة إلى ضرورة بناء **اقتصاد مستدام** قائم على **الإيرادات الثابتة،** بدلاً من الاعتماد على **الاستثمارات قصيرة الأجل** أو **الديون**. يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة، وتطوير بنية تحتية تدعم النمو على المدى الطويل. يؤكد **الاقتصادي فريدمان** أن نمو الإيرادات لا يترجم تلقائيًا إلى تحسين في مستويات المعيشة، ما لم يكن مصحوبًا بإصلاحات تعزز العدالة الاقتصادية والاجتماعية. (Friedman, 2005; Jackson, 2009)

الخلاصة والتوصيات

تستمر السردية الحكومية في التعويل بشكل كبير على الظروف الخارجية وتبعاتها المالية، مطالبةً بضرورة إنقاذ مصر عبر تدفق مستمر من المساعدات المالية، سواء من خلال عوائد الديون أو عوائد بيع الأصول. ومع ذلك، فإن مسألة إنقاذ مصر تمثل نصف المشكلة فقط!

في سياق مشابه، دعا الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، بول كروجمان، إلى ضرورة إنقاذ البنوك الكبرى التي تشكل تهديدًا إذا سمح لها بالإفلاس، مع التشديد على أهمية تنظيمها لضمان عدم تكرار الأزمات المالية. **ومن هذا المنطلق، يبرز التساؤل حول كيفية تنظيم دولة ما بحيث لا تشكل تهديدًا على استقرارها الداخلي، وجيرانها، والنظام الدولي بشكل عام؟**

يقترح الكاتب الصحفي ستيفن كوك أن **"الإنقاذ والتنظيم"** يمثلان إطارًا مناسبًا لبرنامج الإصلاح في مصر، المدعوم من صندوق النقد الدولي، شريطة تحقيق شرطين أساسيين: **أولًا**، توجيه الاقتصاد المصري بعيدًا عن حافة الهاوية نحو الاستدامة الاقتصادية والاستقرار المالي، مما يقلل من احتمالية الحاجة إلى عمليات إنقاذ مستقبلية. **ثانيًا**، إزالة المخاطر الأخلاقية عبر تقليل الحوافز التي قد تدفع صانعي القرار إلى اتخاذ مخاطر غير محسوبة(Cook, 2013) .

بمجرد تحقيق هذه الشروط، ينبغي اعتماد **خطة استراتيجية شاملة** تضع في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتستند هذه الخطة إلى **تحليل متكامل** يسعى إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وخلق فرص عمل، وتحقيق العدالة الاجتماعية. تهدف الخطة إلى تحقيق **تتابع منهجي** للخطوات حيث تمهد كل مرحلة للمرحلة التالية في **إطار زمني محدد** لتحقيق أهداف استراتيجية شاملة.

خصائص الخطة الاستراتيجية:

- **تكاملية:** ترتبط الخطة بدمج مختلف القطاعات، مثل التعليم والصحة والاقتصاد، لضمان تحقيق تنمية شاملة تشمل جميع فئات المجتمع.
- **منهجية تدريجية:** تقوم على التدرج في الإصلاحات لضمان استدامة النتائج، حيث تركز في البداية على الإجراءات العاجلة لضبط الاقتصاد، ثم تتجه نحو الإصلاحات الطويلة الأجل.
- **مبنية على الأولويات:** تم ترتيب التوصيات وفقًا لأهميتها وتأثيرها المباشر على استقرار الاقتصاد وتحسين معيشة المواطنين، حيث وُضعت التوصيات ذات التأثير السريع والمستدام في مقدمة الخطة.

➢ الأطر الزمنية لتنفيذ التوصيات المقترحة:

1- **<u>الإطار القصير الأجل (من 6 أشهر إلى سنة):</u>** في هذه المرحلة، تتركز الجهود على،

- **تنفيذ إجراءات سريعة لضبط الاقتصاد وحماية الفئات الأكثر تضررًا**. تأتي **إدارة التضخم** في مقدمة الأولويات، حيث تسعى الحكومة إلى تطبيق سياسات نقدية صارمة مثل رفع أسعار الفائدة **وتقليل الإنفاق غير الضروري** لضمان استقرار الأسعار والحد من التضخم. تساهم هذه التدابير في حماية القدرة الشرائية للمواطنين، خصوصًا الفئات الفقيرة والمتوسطة.
- **تبني الحكومة سياسة مرونة سعر الصرف**، مما يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية ويخفف الضغط على العملة المحلية.
- **توسيع شبكات الأمان الاجتماعي** من خلال برامج مثل "تكافل وكرامة" لضمان دعم الفئات الفقيرة والمهمشة، مع التركيز على تحسين جودة الخدمات التعليمية والصحية المقدمة لهم.

2- **<u>الإطار المتوسط الأجل (من سنة إلى ثلاث سنوات):</u>** في هذه المرحلة، يتركز الجهد على،

- **إصلاح المؤسسات لتحقيق عدالة التوزيع**. يتطلب ذلك **بناء نظام اقتصادي** أكثر شمولية يضمن استفادة الجميع من ثمار النمو، ويعزز الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى تمكين المواطنين من المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الاقتصادية المؤثرة في حياتهم. يعد هذا الإصلاح ضروريًا لتحفيز العدالة في توزيع الموارد، مما يترجم النمو الاقتصادي إلى تحسينات ملموسة في مستوى معيشة المواطنين.
- **تخارج كامل للدولة واجهزتها من الأنشطة الاقتصادية** حيث شكل توسع انشطة الدولة مزاحمة للقطاع الخاص وتسبب بشكل رئيسي في انحسار الدخل القومي نظرا لانخفاض حصيلة الضرائب مقارنة بالناتج الاقتصادي
- **توسيع القطاعات كثيفة العمالة** كوسيلة رئيسية لتقليل معدلات البطالة وتحقيق توزيع عادل للدخل. يتضمن ذلك دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الزراعية والصناعية، وتقديم **تسهيلات وحوافز حكومية** لتشجيع الاستثمار في هذه المجالات، مما يسهم في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على القطاعات التي تركز الثروة.
- **تعزيز التعليم والتدريب المهني لتأهيل القوى العاملة الشابة للقطاعات الناشئة ذات النمو السريع**، مثل التكنولوجيا والصناعات التحويلية، مما يساعد على تقليل البطالة وزيادة إنتاجية الأفراد.

3- **<u>الإطار الطويل الأجل (من ثلاث إلى خمس سنوات):</u>** تركز الجهود في هذه المرحلة على

- **إصلاح النظام الضريبي لضمان توزيع عادل للعبء الضريبي**، مع التأكيد على أن الطبقات الأعلى دخلًا والشركات الكبرى تساهم بنصيب عادل في تمويل البرامج التنموية. يتضمن ذلك

اعتماد **إصلاحات ضريبية تصاعدية** تفرض ضرائب أعلى على أصحاب الدخل المرتفع، وتخصيص هذه الإيرادات لدعم القطاعات الحيوية مثل التعليم والرعاية الصحية. تساعد هذه الإصلاحات في بناء مجتمعات أكثر عدالة، مما يوفر فرص متكافئة للجميع ويعزز من دور النمو الاقتصادي في تحسين مستوى معيشة الفئات الأقل حظًا.

- **تقديم حوافز ضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة من قِبل الحكومة**، وتشجيع المشاريع الناشئة التي توفر فرص عمل محلية وتساهم في تقليل معدلات الفقر. تشمل هذه الحوافز **إعفاءات ضريبية** و**تسهيلات في القروض** الميسرة، بالإضافة إلى **برامج تدريبية متخصصة** في الابتكار وريادة الأعمال، مما يعزز مساهمة الابتكار في تحسين معيشة المواطنين.
- **تطبيق آليات رقابية شفافة للإشراف على توزيع الإيرادات الحكومية**، تفعيل دور الهيئات الرقابية كالبرلمان لضمان توزيع الثروات بشكل عادل ومنع الفساد. ستساهم هذه الهيئات في مراقبة استخدام الأموال العامة وضمان توجيهها لخدمة المجتمع ككل، مما يعزز ثقة المواطنين في النظام الاقتصادي.

➢ الجدول (4) الإطار الزمني للتنفيذ:

المدى القصير (من 6 أشهر إلى سنة)

هدف المرحلة: تقليص دور الدولة في الإنفاق والتشغيل للتحكم في التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي.

- تنفيذ إجراءات لضبط الاقتصاد وحماية الفئات الأكثر تضررًا
- إدارة التضخم عبر سياسات نقدية صارمة (رفع أسعار الفائدة وتقليل الإنفاق غير الضروري)
- مرونة سعر الصرف
- تهدئة الإنفاق الغير أساسي
- البدء في عملية التخارج التدريجي للدولة أجهزتها من الأنشطة الاقتصادية

المدى المتوسط (من 1 إلى 3 سنوات)

هدف المرحلة: تنفيذ إصلاحات هيكلية لتحسين مناخ الاستثمار وتقوية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

- إصلاح المؤسسات لتحقيق عدالة التوزيع وتعزيز الشفافية والمساءلة
- تقديم حوافز ضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الناشئة
- تطبيق آليات رقابية شفافة للإشراف على توزيع الإيرادات الحكومية
- الاستمرار في عملية التخارج كامل للدولة واجهزتها من الأنشطة الاقتصادية
- توسيع القطاعات كثيفة العمالة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- تعزيز التعليم والتدريب المهني لتأهيل القوى العاملة الشابة

المدى الطويل (أكثر من 3 سنوات)

هدف المرحلة: جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، بعيدًا عن الاعتماد على الاستدانة..

- استكمال الإصلاح النظام الضريبي لضمان توزيع عادل للعبء الضريبي
- تقديم حوافز ضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الناشئة
- تطبيق آليات رقابية شفافة للإشراف على توزيع الإيرادات الحكومية

➢ الجهات المعنية بالتنفيذ:

- **الحكومة:** تتولى الحكومة دورًا محوريًا في وضع السياسات النقدية والضريبية، بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية لضمان تحقيق النمو المستدام.
- **البنك المركزي:** يلعب البنك المركزي دورًا هامًا في إدارة التضخم وضمان استقرار الأسعار من خلال استخدام أدواته النقدية المختلفة، مما يعزز من بيئة اقتصادية مستقرة.
- **القطاع الخاص:** يُعتبر القطاع الخاص لاعبًا رئيسيًا في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، حيث يساهم في تشجيع الابتكار وزيادة الإنتاجية بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية العامة.
- **المجتمع المدني:** يلعب المجتمع المدني دورًا مهمًا في مراقبة تنفيذ السياسات وضمان الشفافية والمساءلة، مما يعزز من ثقة المواطنين في النظام الاقتصادي.
- **الجهات الدولية:** يمكن أن تسهم الجهات الدولية في تقديم الدعم الفني والاستشارات اللازمة لتنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية الضرورية، مما يساهم في تعزيز فعالية السياسات المتبعة.

تتطلب هذه الخطة تنفيذًا تدريجيًا للسياسات وفق أولويات محددة لكل مرحلة. لضمان الفعالية، سيتم إجراء تقييم دوري لنتائج السياسات عبر وحدات بحثية مستقلة، والتي ستقدم تقارير توضح تأثير السياسات على الفقر والبطالة وجودة الحياة. علاوة على ذلك، ستُعزَّز مشاركة المواطنين في مراقبة تنفيذ السياسات من خلال منصات تفاعلية وتقارير شفافة، مما يعزز التفاعل بين الحكومة والمجتمع

الخاتمة

تظهر هذه الورقة بوضوح أن النمو الاقتصادي في مصر لم ينعكس بالشكل الكافي على معيشة المواطنين. على الرغم من الطفرة العمرانية التي تمت، إلا أن المشكلات الهيكلية مثل توسع دور الدولة والدين الخارجي والتضخم، وعدم العدالة في توزيع الدخل تبقى تحديات رئيسية. لتحقيق التحسن في مستوى المعيشة يجب أن تتوجه السياسات نحو ضبط التضخم، تخارج الدولة، تعزيز العدالة الاجتماعية، دعم القطاعات كثيفة العمالة، وتطوير التعليم.

الرسوم البيانية 15: الخلاصة

الرسم البياني A 15: الوضع الحالي

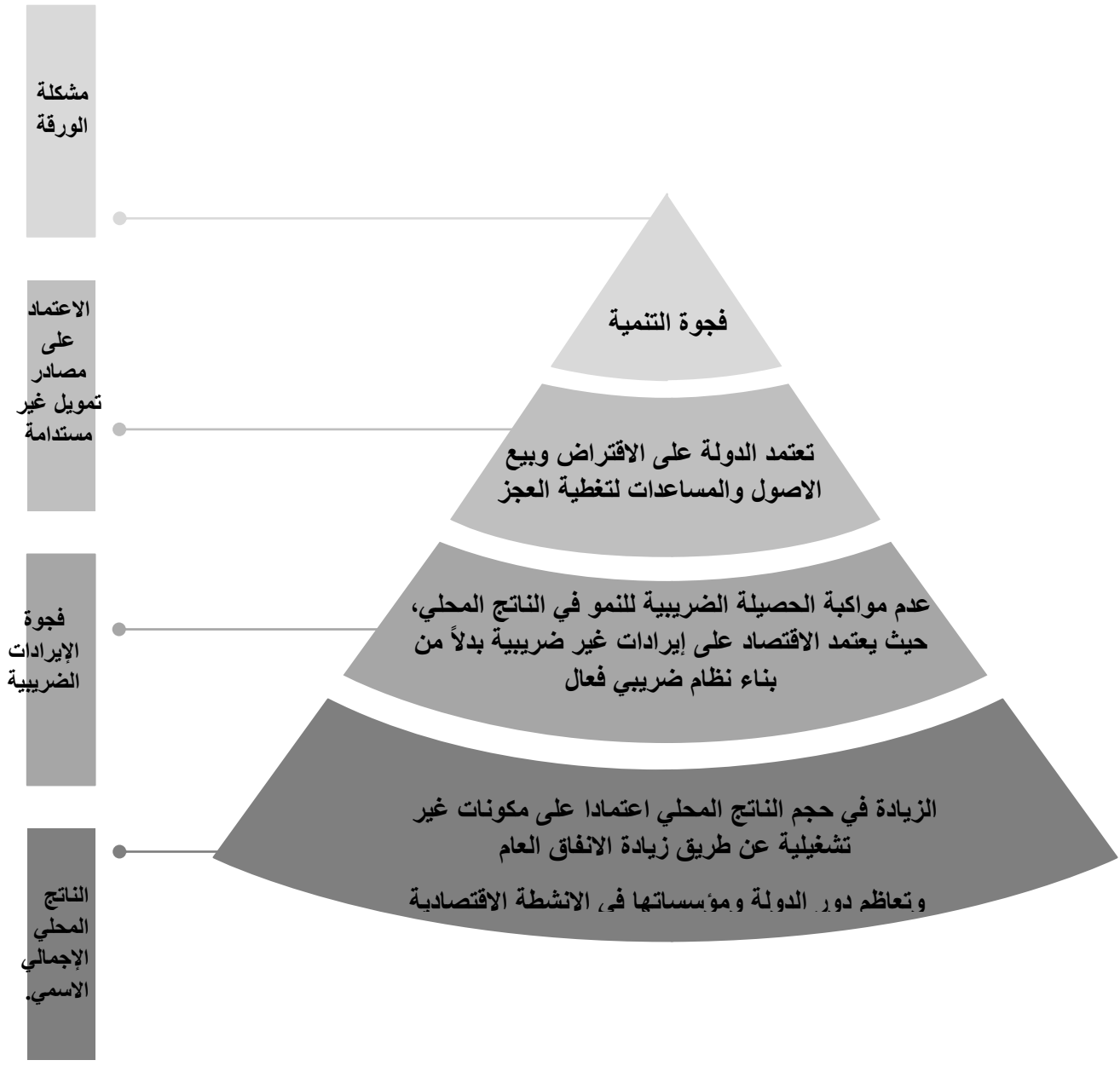

الرسم البياني B 15: التوصيات

الرسم البياني 15 C: النتائج المتوقعة

المصادر

Acemogulo, D., & Robinson, J. A. (2012). Why Nations Fail لماذا تفشل الأمم. Retrieved from https://www.google.com.eg/books/edition/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7_%D8%AA%D9%81%D8%B4%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85/cgx0DwAAQBAJ?hl=en&gbpv=1&printsec=frontcover

1- Acheampong, A. O., Adebayo, T. S., Dzator, J., & Koomson , I. (2023). Income inequality and economic growth in BRICS: insights from non-parametric techniques. The Journal of Economic Inequality. Retrieved from https://link.springer.com/article/10.1007/s10888-023-09567-9

2- Alternative Policy Solutions. (2024). "الشراء بالتقسيط".. ترحيل أرصدة الفقر إلى المستقبل. Retrieved from Alternative Policy Solutions: https://www.linkedin.com/posts/alternativepolicysolutions_aevaesaewaesabraesaesaebaeyaepaebaepaesabraepaesaeqaexaeyaesaer-activity-7256605770841030656-sCZ6/?utm_source=share&utm_medium=member_ios

3- Andersen. (2024). ضريبة الشركات في مصر: نظرة عامة. Retrieved from Andersen: https://eg.andersen.com/ar/%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1/#:~:text=%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%87%D9%85%2F%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%8

4- Andersen. (2024). نظرة فاحصة على تعديلات ضريبة الدخل في مصر لعام 2024. Retrieved from Andersen: https://eg.andersen.com/%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%AE%D9%84/#:~:text=%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%AE%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A%20%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%88%D8%AD%20%D9%85%D9%86%2055.

5- Asia Society, 2023, The Business of Inclusive Growth: Including India's Youth in Our Economy https://asiasociety.org/india/business-inclusive-growth-including-indias-youth-our-economy

6- Bahaa El-Din, Z. (2024). مصير اتفاقنا مع الصندوق .. والإصلاح الاقتصادي [Our Agreement with the Fund and Economic Reform]. Retrieved from https://www.almasryalyoum.com/news/details/3289855

7- Becker, Gary S. "Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education." University of Chicago Press, 1964. Retrieved from https://www.scirp.org/reference/referencespapers?referenceid=1634120

8- Boamer, Khadija, 2018. دور الريع في استمرار نمط الدولة الكوربوراتية في العالم العربي. Retrieved from https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/7721

9- CAPMAS. (2019-2020). 2019/2020 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء كتيب أهـــــم مؤشـــرات بحث الدخـــل والإنفاق والإستهلاك. Central Agency for Public Mobilization and Statistics . CAPMAS. Retrieved from https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=7183

10- CAPMAS. (2024). CAPMAS. Retrieved from Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS): https://www.capmas.gov.eg/

11- CBE. (2024). CBE. Retrieved from Central Bank of Egypt (CBE): https://www.cbe.org.eg/en/

12- Central Bank of the Republic of Türkiye, 2024. Retrieved from: https://www.tcmb.gov.tr/wps/wcm/connect/en/tcmb+en

13- Cook, Steven A. (2013), Egypt's Moral Hazard. Retrieved from https://www.cfr.org/blog/egypts-moral-hazard

14- Dzionek-Kozlowska, J., & Matera, R. (2021). Institutions without Culture: On Daron Acemoglu and James Robinson's Theory of Economic Development. Journal of Economic Issues, 55(3). Retrieved from https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/00213624.2021.1945885

15- Morsy, M., 2024, Egyptian Center for Strategic Studies (ECSS) , Retrieved from https://ecss.com.eg/43591/

16- Frank, Andre Gunder. "The Development of Underdevelopment." Monthly Review 18, no. 4 (1966): 17-31. Retrieved from https://monthlyreviewarchives.org/index.php/mr/article/view/MR-018-04-1966-08_3

17- Fouad, M. (2024). عن أحاديث انتهاء الأزمة: سرديات ماو. Retrieved from cairo24: https://www.cairo24.com/1972459

18- Friedman, B. M. (2005). The Moral Consequences of Economic Growth. In B. M. Friedman. Columbia University Press. Retrieved from https://scholar.harvard.edu/files/bfriedman/files/the_moral_consequences_of_economic_growth.pdf

19- Hosni, R., & Ramadan, R. (2018). Food subsidy or cash transfer: Impact of the food subsidy reform on Egyptian households. NEW MEDIT, 3. doi:10.30682/nm1803b

20- International Monetary Fund (IMF), 2024. Retrieved from: https://www.imf.org/en/Data

21- IMF. (2015). دراسات استقصائية لألوضاع االقتصادية واملالية العاملية. Retrieved from International Monetary Fund: https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/weo/2015/01/pdf/texta.pdf

22- Argentina: The National Institute of Statistics and Censuses (INDEC, 2024. Retrieved from https://www.indec.gob.ar/indec/web/Institucional-Indec-QuienesSomosEng

23- Information Technology Industry Development Agency (ITIDA), 2024. Retrieved from https://itida.gov.eg/English/Programs/Industry-Outlook/Pages/default.aspx

24- Jackson, T. (2009). Prosperity without Growth: The Transition to a Sustainable Growth. Sustainable Development Community. Retrieved from https://www.sd-commission.org.uk/data/files/publications/prosperity_without_growth_report.pdf

25- Lewis, W. Arthur. "Economic Development with Unlimited Supplies of Labour." Manchester School 22, no. 2 (1954): 139-191. Retrieved from https://la.utexas.edu/users/hcleaver/368/368lewistable.pdf

26- Ministry of Agriculture and Land Reclamation (MALR). 2024. Retrieved from https://moa.gov.eg/en/

27- Ministry of Finance. (2024). Arab Republic of Egypt. Retrieved from Ministry of Finance: https://mof.gov.eg/en

28- Ministry of Finance. (2023). 2024/2023 الموازنة العامة للدولة [State General Budget 2023/2024]. Arab Republic of Egypt. Retrieved from Ministry of Finance: https://mof.gov.eg/en

29- MPED. (2024). Ministry of Planning and Economic Development (MPED). Retrieved from Ministry of Planning and Economic Development (MPED): https://mped.gov.eg/GrossDomestic?lang=ar&%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9

30- North, Douglass C. "Institutions, Institutional Change and Economic Performance." Cambridge University Press, 1990. Retrieved from https://www.cambridge.org/core/books/institutions-institutional-change-and-economic-performance/AAE1E27DF8996E24C5DD07EB79BBA7EE

31- OECD. (2010). Tackling Inequalities in Brazil, China, India and South Africa. OECD. Retrieved from https://www.oecd-ilibrary.org/social-issues-migration-health/tackling-inequalities-in-brazil-china-india-and-south-africa-2010/decreasing-poverty-and-increasing-inequality-in-india_9789264088368-6-en

32- OECD. (2017). Inclusive Growth Review of Korea. Inclusive Growth Review of Korea, OECD. Retrieved from https://www.oecd.org/en/publications/inclusive-growth-review-of-korea_4f713390-en.html

33- Sachs, Jeffrey D. "The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time." Penguin Press, 2005.Retrieved from https://globaljournals.org/GJMBR_Volume14/8-Jeffrey-Sachs.pdf

34- SIS. (2022). مؤشرات الاقتصاد المصري. Retrieved from الهيئة العامة للاستعلامات: https://www.sis.gov.eg/Story/238124/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A?lang=ar

35- Smith, Adam, 1773-1790. The Wealth of Nations. New York: Modern Library, 2000: https://www.rrojasdatabank.info/Wealth-Nations.pdf

36- Soliman, S. (2005). النظام القوي والدولة الضعيفة: إدارة الأزمة المالية والتغيير السياسي في عهد مبارك [The Strong Regime and the Weak State: Managing Financial Crisis and Political Change in Mubarak's Era]. Retrieved from: Kutub Arabiya.

37- Soubbotina, T. P. (2004). Beyond Economic Growth: An Introduction to Sustainable Development. The International Bank for Reconstruction and Development . Retrieved from https://www.gfdrr.org/sites/default/files/publication/Beyond%20Economic%20Growth_0.pdf

38- Stiglitz, Joseph E. "Globalization and Its Discontents." W.W. Norton & Company, 2002. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/4755241_Joseph_E_Stiglitz_2002_Globalization_and_Its_Discontents

39- The Palgrave Encyclopedia of Imperialism and Anti-Imperialism. (2016). Retrieved from https://link.springer.com/referenceworkentry/10.1007/978-3-030-29901-9_316

40- T. Ghaloush, M. Mohamed Mougheer, A.Abdel Sameehالنم نحو سياسة اقتصادية لتعزيز .(2022). الاقتصادي الشامل في مصر. المجلة المصرية للدراسات التجارية Retrieved from https://alat.journals.ekb.eg/article_257177.html

41- W. W. Rostow. (1960). The Stages of Growth مراحل النمو الاقتصادى. Cambridge University Press. Retrieved from https://aotalecso.org/translatedbooks/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AD%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%89?book_id=576309&returnUrl=%2Fpublishers%2F%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2585%25D9%2583%25D8%25AA%25D8

42- World Bank. (2009). Vietnam - Laying the foundation for sustainable, inclusive growth (English). Retrieved from World Bank : https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/756951468132584821/vietnam-laying-the-foundation-for-sustainable-inclusive-growth

43- World Bank (2019). Gini Coefficient. World Bank Indicators. Retrieved from: https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI

44- World Bank. (2020). Institutional and Structural Reforms for a Stronger and More Inclusive Recovery (English). World Bank . Retrieved from https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/669171596000225952/institutional-and-structural-reforms-for-a-stronger-and-more-inclusive-recovery.

45- World Bank. (2024, November). New Report Outlines Pathways to Sustainable Growth in Rwanda. Retrieved from World Bank: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2024/11/13/new-report-outlines-pathways-to-sustainable-growth-in-afe-rwanda